النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⴰⵊ ⴰⵟⴰⵎⵓⵔⴰⵟⵉ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⴰⵎⴰⵙⵙⵓⵍⵉ ⴰⵎⵙⵓⵙⵢⴰⵍⵉⵙⵜ

• العدد : 404
من 6 إلى 12 أبريل 2021
• الثمن : 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

التدبير المفوض: توسيع سيطرة اقتصاد الريع المقنع والتبعية للخارج

ضيف العدد : **بوسماحة بهلول**

إن التسيير المفوض أثبت فشله في كثير من المدن المغربية ليفضح بالملموس كل "المسلمات" التي تم الترويج لها من طرف دعاة الليبرالية المتوحشة بسمو التدبير الخاص وفعاليته بالمقارنة مع التدبير العمومي.

2 لا رهان شعبي ممكن في الظروف الحالية على الإنتخابات

6 القاسم الانتخابي، نقاش موجه ومغلوط

11 الوضع الاقتصادي والاجتماعي بسوريا بعد عشر سنوات من حرب امبريالية جائرة

12 معاناة طلبة الهوامش في ظل جائحة كورونا

كلمة العدد

جشع الرأسمالية يهدد التعليم العمومي

اشتد الغضب هذه السنة في قطاع التعليم، وعمت الاحتجاجات والاضرابات مؤسسات التربية والتكوين ليشارك فيها مختلف النقابات ومختلف فئات العاملات والعاملين في القطاع والتلميذات والتلاميذ والأمهات والآباء كتعبير عن الرفض لسياسة النظام في هذا المجال؛ ورغم تعدد الجهات المشاركة في هذه التحركات وتنوع المطالب المرفوعة، فإن الجوهر الطبقي لهذه السياسة وتمحورها حول تشجيع خوصصة القطاع وتفكيك التعليم العمومي استجابة لجشع الرأسمالية هو السبب الحقيقي لكل المشاكل التي تعيشها منظومة التربية والتكوين.

ويأتي هذا الهجوم على الحق في التعليم وعلى التعليم العمومي في إطار خضوع الكتلة الطبقية السائدة لتعليمات المؤسسات المالية الدولية المانحة، وتفعيلا لمقتضيات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات؛ لقد تم توقيع هذه الاتفاقية بمدينة مراكش سنة 1994 وتعتبر الخدمات العمومية باستثناء القضاء والجيش والأمن سلعا قابلة للخوصصة؛ ويفوق عددها 55 خدمة وعلى رأسها التعليم والصحة؛ ولم تعد الرأسمالية تكتفي باعتبار التعليم يخدم أيديولوجيتها السائدة وينتج قوة العمل الضرورية لنظامها، بل أصبحت تنظر إليه كمجال لتحقيق الأرباح والمساعدة على حل أزماتها المتكررة. وهكذا ستجعل المرفق العمومي فريسة بين يدي الجشع الرأسمالي. وابتداء من هذا التاريخ ستعقد المؤتمرات ويوفر التمويل للقطاع الخاص على الصعيدين الدولي والمحلي لكي ينهشه.

إن التسليع والخوصصة هما العنوانان البارزان لسياسة الدولة في مجال التربية والتكوين، وهما اللذان يفرزان هذا الكم الهائل من المواثيق والمخططات والبرامج والتي يسمونها زورا "إصلاحات تعليمية"؛ وهي في الحقيقة ضربات متتالية للحق في التعليم وعمليات واعية لتفكيك المدرسة العمومية وتراجعا عن حقوق ومكتسبات العاملات والعاملين في القطاع.

وتتخذ عملية خوصصة التربية أشكالا متعددة ومتنوعة ومتفرقة في عدة مواثيق وبرامج ومخططات وقوانين لدرجة تجعل عملية المسك بتلابيبها غير يسيرة. فمن دستور 2011 الذي حول ضمان الدولة للحق في التعليم إلى مجرد تيسير له، إلى قانون الجهوية الذي نص على تفويت التعليم إلى الجهات، إلى البرامج والقوانين الخاصة بالتعليم والتي شرعت أبواب المدرسة العمومية أمام الرأسمال الأجنبي والمحلي... ولا تتوقف أشكال الخوصصة عند شكل واحد، بل سيتم تنويعها والبحث عن كافة السبل والمنافذ لتحقيقها؛ وأصبح فضاء المدرسة مستباحا أمام القطاع الخاص وذلك من خلال :

- تفويت مؤسسات تعليمية من القطاع العام إلى القطاع الخاص؛
- دعم وتشجيع القطاع الخاص بالأموال والتجهيزات والأطر والتكوين والخدمات التأطيرية على حساب التعليم العمومي، مما جعل نسبته ترتفع بشكل مهول.
- منح تسهيلات وإعفاءات للتعليم الخصوصي.
- تحويل مهام كثيرة كالإطعام والبستنة والحراسة والتشغيل والدراسات والأبحاث وغيرها إلى القطاع الخاص عن طريق المناولة.
- فتح فضاء المدرسة أمام القطاع الخاص لتنظيم أنشطة خاصة.
- السماح للقطاع الخاص باستعمال مؤسسات تعليمية عمومية في الاشهار لمنتجاته.
- إدخال التمويل الخاص ضمن مصادر تمويل التعليم كمبرر لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للتحكم في مخرجات التعليم.
- عقد شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص لتبرير تفويت دعم عمومي أو اختصاصات ومهام لهذا الأخير، مما يعتبر ريعا مفضوحا.
- السماح باعتماد مناهج وبرامج خاصة بعيدة عن مناهج وبرامج التعليم العمومي، مما يشكل خطورة

يتبع في الصفحة 2

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr السحب : مطبعة العهد الجديد

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

تتمة كلمة العدد

كبيرة على القيم الجماعية ويعطينا عروضا تعليميةة خاصة تنتج تقنيين عوض مواطن الغد الذي نطمح إليه.

- التركيز على تدريس لغات ولغات تدريس غير اللغتين الوطنيتين الأمازيغية والعربية بمبررات كاذبة كاستعمال لغات العلوم؛ وهو في الحقيقة خدمة لمصالح الرأسمال الأجنبي والمحلي وخضوعا للإملاءات الخارجية.

- تقديم التعليم العمومي لخدمات البحث العلمي للقطاع الخاص.

- تدخل القطاع الخاص في انتاج الكتاب المدرسي.

- إدخال طرق التدبير والمفاهيم الخاصة بالمقاولة إلى مجال تربية.

- تفكيك الوظيفة العمومية بقطاع التعليم وإدخال الهشاشة للقطاع كالتشغيل بالعقدة من أجل تهييء الشروط للتراجع عن حقوق ومكتسبات العاملات والعاملين بالقطاع وتسهيل عمليات الخوصصة في المستقبل؛ إنه خطر لا يهدد الأساتذة الين فرض عليهم التعاقد بل سيلتف حول كل موظفي القطاع لأن مشروع الدولة ينبني على تحويل كل موظفات وموظفي التعليم إلى الأكاديميات.

إن هذه بعض أشكال وصيغ خوصصة التربية، وهي تؤكد خطورة مشاريع ومخططات الكتلة الطبقية السائدة في مجال التعليم، وتخدم هدفا واحدا وهو خوصصة وتسليع التربية؛ ولتسهيل عملية الوصول لهذا الهدف تخوض الدولة عدة مناورات وترفع عدة شعارات، ومنها الجهوية والتشغيل بالعقدة والشراكة قطاع عام/ قطاع خاص، والتعليم الذاتي والتعليم عن بعد؛ وهي كلها محاولات لتفكيك التعليم العمومي ومعاول لهدم المدرسة العمومية؛ ويستغل النظام المخزني حاليا ظروف جائحة كوفيد- 19 لتمرير أقصى ما يمكن من هذا المخطط، ولا تردعه سوى تضحيات ونضالات الجماهير التعليمية.

إن لمشروع خوصصة وتسليع التعليم انعكاسات كارثية على الحق في التعليم وعلى المدرسة العمومية وعلى الاستقرار المهني والاجتماعي للعاملات وللعاملين في القطاع وحقوقهم ومكتسباتهم، وعلى راهن ومستقبل المغرب؛ وله تداعيات خطيرة آنية ومتوسطة المدى وبعيدة المدى على الفئات الشعبية وعلى كل طموحاتها وآمالها في التغيير؛ لذلك فهو يكتسي أهمية استراتيجية بالنسبة للكتلة الطبقية السائدة ولن تتخلى بسهولة عنه؛ الأمر الذي يفرض خوض معارك نضالية موحدة ضارية لإسقاطه في شموليته وعدم الاكتفاء بمقاومة بعض أجزائه؛ إن النضالات المنفصلة والفئوية تبقى محدودة المردودية؛ لذلك يتحتم العمل الجماعي لمواجهة المشروع المخزني وإسقاطه.

اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي في دورة يوم الأرض

لا رهان شعبي ممكن في الظروف الحالية على الإنتخابات

انعقد، في 28 مارس، اجتماع اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي في دورة «يوم الأرض الفلسطيني» تحت شعار:

«لنتعبأ جميعا لتأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والمواجهة الوحدوية للمخزن والرأسمالية المتوحشة».

وبعد تدارسه لأهم المستجدات على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني،أصدر البيان التالي:

دوليا :

- استمرار أزمة الرأسمالية وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية الخطيرة وما قد ينتج عن ذلك من انفجارات قادمة.

- استمرار معاناة الشعوب من الجائحة وخاصة معاناة الفقراء من الحصول على اللقاح.

- استغلال الجائحة لتمرير أكبر عدد من القوانين الرجعية والمناوئة للحريات وللتراجع على المكتسبات الاجتماعية ونشر البطالة والهشاشة وفرض السياسات الاقتصادية لفائدة الرأسمال الاحتكاري بتبرير تضرره من الجائحة.

- تصعيد الهجوم ضد روسيا والصين من طرف الامبريالية الامريكية والدخول عمليا في حرب باردة ضد الصين ستؤدي إلى توجيه موارد هائلة إلى التسلح عوض أن تستعمل للمساهمة في معالجة المعضلات التي تعاني منها الانسانية.وهو ما يؤكد أن الرأسمالية تتجه بالإنسانية نحو التدمير.

- استمرار الإدارة الأمريكية الجديدة في دور الدركي الدولي بالخصوص من خلال فرض عقوبات على 38 دولة والحصار على العديد من الدول.

- محاولة رأب الصدع بين الامبرياليات الغربية من طرف إدارة بايدن.لكن مصالح بعض هاته الامبرياليات تتضرر مما أدى بألمانيا وإيطاليا إلى إبرام مشاريع كبرى مع الصين واستمرار العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا.

إقليميا :

- لا زالت الأوضاع متوترة في المنطقة العربية والمغاربية (حروب في اليمن وليبيا وسوريا، أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية مستديمة في لبنان) في ظل صعوبة إيجاد تسويات سياسية، أساسا،بسبب التدخل الامبريالي الغربي السافر في المنطقة.

- لكن،في نفس الآن،تستمر السيرورات الثورية في الجزائر والسودان ولبنان والعراق وتتجدد في تونس.

- صحوة وطنية في عدد من دول إفريقيا في مواجهة التدخل الامبريالي الغربي.

وطنيا :

- استفادة النظام، إلى أقصى الحدود،من الجائحة لتصعيد القمع ضد النضالات (أبرز مثال هو التنكيل بالأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد) وضد المعارضين (اعتقالات ومتابعات قضائية ضد مناضلين وصحافيين ومدونين...) في محاولة لإخماد الحركة النضالية الشعبية وتركيزه على الإنتخابات لإبعاد الأحزاب والقوى المناضلة عن الارتباط بالحركة الجماهيرية ودعمها، وعلى التلويح بالحماية الاجتماعية الشاملة.كل ذلك لضمان «سلم اجتماعي» يمكنه من تكريس التطبيع مع الكيان الصهيوني وتمرير قوانين ومخططات رجعية.

- نضالات شعبية قوية لكن مشتتة: الطبقة العاملة والشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها،وخاصة الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد،والمعطلون وغيرهم من الكادحين وانتفاضة شعبية في الفنيدق ...

بناء على ما سبق،فإن اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي:

- تنادي كل مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي إلى رفع وثيرة التحضير لمؤتمرنا الوطني الخامس الذي سيعلن عن ميلاد حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

- تعتبر أنه لا رهان شعبي ممكن في الظروف الحالية على الإنتخابات مجددة موقف النهج الديمقراطي بمقاطعة الإنتخابات التشريعية والمحلية وأن الرهان الحقيقي هو على إذكاء جذوة النضال العمالي والشعبي مع العمل على توحيده وعلى بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

- تهيب بكل القوى الحية لنضال الوحدوي من أجل إلغاء حالة الطوارئ الصحية ــ مع احترام الاجراءات الإحترازية ــ على اعتبار أنها تضر بالشغيلة وعموم الجماهير الشعبية وأنها أصبحت تشكل ذريعة لتصعيد القمع وللتغول المخزني والبوليسي.

- تدين بشدة القمع المسلط ضد النضالات الشعبية، وخاصة مسيرة الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في الرباط في 15 و16 مارس 2021، وتدعو إلى الانخراط في هذه النضالات ودعمها والعمل الدؤوب على تشجيع التضامن فيما بينها في أفق توحيدها.

- تدعو إلى العمل دون كلل من أجل توحيد النضالات النقابية العمالية في أفق الوحدة النقابية التنظيمية المنشودة.

- تثمن تأسيس الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع وتدعو إلى تكاثف الجهود من أجل توسيعها وتفعيلها.كما تدعو المواطنين/ات بسائر المناطق إلى التجاوب مع نداء الجبهة لتخليد يوم الأرض ــ 30 مارس ــ كمناسبة لإدانة كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني وتطوير وتكثيف الدعم للشعب الفلسطيني.

- تدعو إلى توسيع وتفعيل وتوطين الجبهة الاجتماعية المغربية في المدن والقرى.

- تناشد كل القوى الديمقراطية والحية تكثيف النضال ضد الاستبداد،وخاصة ضد قمع النضالات الشعبية وضد القوانين والاجراءات الرجعية المكبلة للحريات (قانون الإضراب والنقابات،منع كل أشكال التظاهر في ولاية الرباط ــ سلا ــ) ومن أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والصحفيين والمدونين وإلغاء المتابعات القضائية ضد المناضلين ورفع التضييق على القوى المناضلة،خاصة النهج الديمقراطي.

- تدين بقوة الحكم الظالم بأربعة أشهر نافذة ضد رفيقنا محمد جفى وتدعو إلى النضال من أجل إلغائه.

- تدين الحرب الظالمة ضد اليمن التي يشنها التحالف،بقيادة السعودية ولحساب الامبريالية والصهيونية،وتناشد كل القوى التحررية للنضال من أجل توقيفها.

- تدعو إلى وقف الحرب في سوريا وليبيا وإيجاد حلول سياسية تضمن للشعبين السوري والليبي سيادتهما وحقهما في تقرير مصيرهما بعيدا عن التدخلات الاجنبية.

- تهيب بكل القوى الحية في منطقتنا دعم السيرورات الثورية في تونس والجزائر والعراق ولبنان والسودان.

- تناشد شعوب العالم التصدي للحرب الباردة التي تشنها الامبريالية الأمريكية ضد الصين وللعقوبات والحصار المفروضين على العديد من الشعوب.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

جمعية المعطلين بالمغرب: نضال مستمر من أجل الحق في الشغل

تعرف جل مناطق المغرب إضرابات عن الطعام، وقفات، مسيرة...من تنظيم فروع الجمعية الوطنية، من تنظيم ضحايا العطالة، ضحايا الهشاشة، مدعمين في ذلك من طرف أحرار و حرائر المناطق،بهدف فرض أحد أهم حقوق المواطنة: الحق في الشغل، الحق في العيش الكريم.

وهكذا تعيش فاس، تالسينت، وجدة، دمنات، سلوان، كرامة... اعتامات واضرابات عن الطعام أمام مقرات الجماعات، الباشويات، وسط الساحات العمومية.

مما جاء في تدوينة من تالسينت:

"من أمام دائرة تالسينت ولليوم...من إضرابهم عن الطعام لا يزال رفاق الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات لخضر ايفغول وعبد السلام اومرجيج مستمرين في معركة الأمعاء الفارغة والتضحية بصحتهم لا لشيء سوى لحقهم المشروع في الشغل الذي يكفله الدستور فيما سلامتهم الصحية تتعرض للخطر يوما بعد يوم في ظل صمت وتعنت قلاع النظام في ايجاد حل للمعضلة و إن الاستمرار في هذا المسلسل دليل على حجم التهميش والحيف الذي يقاسيه ويعانيه هؤلاء البؤساء الأحرار في هذا الوطن."

حوار مع الرفيق الدليمي محمد رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالبرنوصي ومنسق الشبكة الجهوية للتضامن وحقوق الإنسان بالدار البيضاء الكبرى

مرحبا بالرفيق الدليمي محمد في جريدة النهج الديمقراطي. كيف تعايشون الردة الحقوقية بمنطقة اشتغالكم وكلنا نعرف أنها منطقة عمالية وتضم الكثير من الكادحين والكادحات؟

مرة أخرى شكرا لجريدة النهج الديمقراطي على هذه الاستضافة. فعلا نحن في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالبرنوصي، وكذلك عبر الشبكة الجهوية للتضامن وحقوق الإنسان بالدار البيضاء الكبرى، نتابع قدر المستطاع ما يحدث بمنطقة اشتغالنا من خروقات كبيرة في مجال عملنا الحقوقي والذي طغى فيه مؤخرا جانب الحقوق السياسية من اعتقالات ومحاكمات لصحفيين وسياسيين من بينهم شفيق العمراني وعادل لبداحي مع متابعتنا لمحاكمات عمر الراضي وسليمان الريسوني. وقد قمنا بلقاءات مع بعض العائلات في الموضوع كما قمنا بحضور بعض جلسات المحاكمات وراسلنا الجهات ذات الاختصاص مع الاستمرار في متابعة الخروقات في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تعرف ارتفاعا مهولا في تغول السلطات وتسلطها على المواطنين/ات ولعل حادثة الاعتداء على مواطن أثناء إعادة وضع باب حديدي خير شاهد على ذلك حيث انتهى به الأمر إلى الموت.

وكيف تتابعون محاكمة الرفيق متلوف محمد، رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببنسليمان بشكايات متعددة؟

بداية نستنكر هذه الحملة المنهجة ضد رفيقنا متلوف محمد رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببنسليمان وكان بودنا أن يكون حضورنا وازنا لتلك الجلسات ولكن كما تعلمون فللجائحة أحكامها والتي تستغلها السلطات لجعل المنع يشمل فقط تواجد المعارضة وإطلاق الحبل على الغارب لمن يطبلون ويزمرون لسياستهم في كل المجالات.

في يوم الأرض، أنصار القضية الفلسطينية في مواجهة قمع دولة التطبيع

كان يوم 30 مارس، يوم الأرض الفلسطينية، مناسبة ليوضح بالملموس مدى تغلغل المشروع الاستعماري الصهيوني عقوق مؤسسات الدولة المغربية، هذا من جهة، و مدى قناعة القوى الحية المغربية بعدالة القضية الفلسطينة، طرفان لا مشترك بينها. امتدادات الامبريالية والصهيونية والرجعية الخليجية من جهة، وواحرار وحرائر المغرب المتشبعين والمتشبعات بالفكر التحرري، بالقيم الإنسانية، بالفكر الأممي التقدمي من جهة أخرى.

تميز يوم 30 مارس 2021، بمنع أغلب وقفات التضامن مع الشعب الفلسطيني المناضل، و قمع ميداني للعديد من الوقفات.

وفي ما يلي، بيان سكرتارية الجبهة الداعمة لقضية فلسطين العادلة :

مرة أخرى، يؤكد النظام المغربي توجهه القمعي وتبنيه للمقاربة الأمنية في تعامله مع الاحتجاجات المتعاظمة للمواطنات والمواطنين، وتوجهه لغلق الفضاء العام ومصادرة حق التعبير والاحتجاج.

ذلك ما يؤكده منعه بالقوة، وخارج أي إطار قانوني، المواطنين والمواطنات والمناضلين والمناضلات في العديد من المدن من الوصول إلى الأماكن التي كانت ستقام بها الوقفات التضامنية مع الشعب الفلسطيني في يوم الأرض 30 مارس، من خلال إغلاق الشوارع والأزقة الموصلة لأماكن وساحات الاحتجاج ومنع المارة من ولوجها، وتطويقها من خلال إنزال كثيف لمختلف أنواع القوات القمعية في حالة تأهب قصوى وبشاحنات قذف المياه، في مواجهة متظاهرين/ات سلميين/ات أصروا على التعبير عن الموقف الثابث للشعب المغربي الداعم للنضال التحرري للشعب الفلسطين، والمناهض للتطبيع الخياني مع الكيان الصهيوني المجرم.

وهكذا تدخلت القوات العمومية في سبع مدن على الأقل (الرباط، الدار البيضاء، الجديدة، خنيفرة، أزرو، كرسيف، بني تجيت...)، وعملت على تعريض المناضلين والمناضلات للتعنيف والدفع والركل والإسقاط أرضا، وإصابة المناضل نور الدين المواكني بالرباط إصابة عنيفة على مستوى عموده الفقري، مما استدعى نقله على متن سيارة الإسعاف للمستشفى. ولم يسلم قيدوم المناضلين الأستاذ النقيب عبد الرحمن بنعمرو من الدفع والرفس والإسقاط أرضا.

وترمي السلطات المغربية، من خلال منعها وقمعها لوقفات 30 مارس، إلى التغطية على رفض الشعب المغربي لقرار التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وهو ما يفضح الخطاب الرسمي حول احترام حقوق الإنسان، ويتضح من خلاله أن زعم النظام دعمه للشعب الفلسطيني هو كلام تدليسي لمحاولة تبرير ارتمائه في أحضان المشروع الإمبريالي الصهيوني في المنطقة.

ولهذا، فإن الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، التي دعت إلى التعبير الشعبي عن رفضنا لقرار التطبيع، بتنظيم وقفات احتجاجية متزامنة يومه الثلاثاء 30 مارس في عدة مدن تحت شعار "يوم الأرض: نضال متواصل لإسقاط التطبيع"، تعلن للرأي العام ما يلي :

- تجديد دعمها المبدئي وتضامنها الكامل مع كفاح الشعب الفلسطيني بمناسبة الذكرى 45 ليوم الأرض الفلسطيني.
- تنديدها بمنع الوقفات الاحتجاجية السلمية والتنكيل بالمناضلات والمناضلين، ومنع المواطنات والمواطنين من حقهم في السير والجولان.
- اعتزازها بصمود المناضلين والمناضلات أمام قوى القمع، وتنفيذ أشكالهم الاحتجاجية رغم القمع والمنع والتعنيف.
- حقها في التساؤل إن كانت السلطات المغربية أصبحت تعتبر التطبيع مع الكيان الصهيوني مقدسا، ولايجوز للشعب المغربي التعبير عن موقفه المعارض له.
- تأكيدها على الاستمرار، إلى جانب كل قوى الشعب المغربي الحية وكل شرفاء وشريفات وطننا، في دعم الشعب الفلسطيني، والنضال من أجل إسقاط التطبيع وسن قانون يجرمه ببلادنا.

بنسليمان

رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان يحضر في محاكمة الرفيق محمد متلوف ويزور عائلة ولد بودا المعتصمة

حضور وازن للمناضلات وللمناضلين تضامنا مع الرفيق محمد متلوف.

حضور رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، المناضل عزيز غالي، المناضلة الأستاذة سعاد براهمة عضو المكتب المركزي، المناضل الأستاذ سعيد بنحماني عضو المكتب المركزي....والمناضلة زهرة ازلاف الكاتبة المحلية للنهج الديقراطي فرع المحمدية...

- تم تأجيل محاكمة الرفيق محمد متلوف إلى يوم 9 يونيو 2021.

قام العديد من المناضلات والمناضلين بزيارة لعائلة بودا المعتصمة أمام مديرية الفلاحة ببنسليمان دفاعا عن ارضها، وللتذكير فإن العائلة مؤازرة من طرف فرع الجمعية المغربية لحقوق ببنسليمان، ومتابعة الرفيق محمد متلوف له علاقات بتضامن الرفيق بمختلف ضحايا الإقليم من ضمنها عائلة بودا.

استقبال حار من طرف عائلة بودا للزائرين وترديد شعارات كلها (اقول كلها) متعلقة بحقوق الإنسان عامة وبالجمعية المغربية لحقوق الإنسان خاصة.

تحياتي لكل من انتقل إلى بنسليمان تضامنا مع الرفيق محمد متلوف، رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببنسليمان، وعضو الكنابة المحلية لفرع النهج الديمقراطي بالمحمدية.

وللتذكير كذالك فللرفيق محمد جلسة مع وكيل الملك يوم الثلاثاء 6 أبريل حول 5شكايات جديدة.

كل التضامن مع الرفيق. كل التضامن مع عائلة بودا، عائلة جبار...

المحمدية

ضحايا ودادية واد الذهب يحتجون على 35 سنة من التماطل

نظمت "ودادية واد الذهب" (مشروع سكني) وقفة أمام عمالة المحمدية، وقفة حضرتها العشرات من الأعضاء، كما حضرتها بعض وسائل الإعلام، حضرنا نحن النهج الديمقراطي تلبية للدعوة التي وجهت لنا.

لماذا هذه الوقفة؟

حسب ضحايا التماطل الغير المفهوم:

- المشروع موجود عند الخروج من مدينة المحمدية نحو بنيخلف (الويزية).
- تأسست الودادية منذ 35 سنة.
- عدد المنخرطين: حوالي 1400.
- المساحة، أكثر من 20 هكتار (28 هكتار؟)
- تتكون غالبية المنخرطين من رجال ونساء التعليم (معلمون، الأعوان...)، ومن الكادحين و الكادحات.

كان الجميع يحلم بسكن، ضحى الأعضاء بما يتوفرون عليه من نقود زائد قروض من مختلف الجهات...لكن عراقيل إدارية حالت دون إنجاز المشروع إلى حدود اليوم: بعد 35 سنة من الانتظار. 35 سنة !!! نحن في اللامعقول !!!

توفي العدد من الأعضاء، تاركين الأسر بدون مأوى، هجر البعض للخارج بحثا عن لقمة العيش، لا معلومات عن البعض: هل هم أحياء؟ من غرق في البحر؟

و رغم ذالك فأغلبية الأعضاء أو ذوي الحقوق موجودين: أكثر من97في المائة.

ضحايا التماطل الغير المفهوم، ضحايا العراقيل الإدارية، بوقفتهم هذه، الوقفة المشروعة، يطالبون مختلف الجهات المعنية للتدخل من أجل حل المشكل، كما توجهت الضحايا إلى رئيس الدولة للتدخل شخصيا من أجل إرغام الجهات المعرقلة على تلبية مطالب الضحايا.

لقد سبق لجريدة النهج الديمقراطي أن تطرقت للموضوع، ونحن نحمل اليوم الدولة عامة ، والحكومة و مختلف الأحزاب المشاركة فيها منذ 35 سنة مسؤولية مآسي أعضاء ودادية واد الذهب.

أما الكائنات المنتخبة، فالفاقد الشيء لا يعطيه. فهي موجودة كواجهة للدعاية فقط. لا صلاحية حقيقية لها.

كل التضامن مع ضحايا العراقيل الإدارية، و تقاعس الدولة، و مختلف الأحزاب التي تعاقبت على الحكومة.

كل التضامن مع أعضاء الودادية.

شكرا على الدعوة و سنستمر في دعمهم حتى تحقيق مطالبهم المشروعة.

الدار البيضاء

حوار مع «المحجوب محفوظ» الكاتب المحلي للنهج الديمقراطي بالدار البيضاء الشمالية

مرحبا بالرفيق المحجوب محفوظ العامل الكادح والكاتب المحلي للنهج الديمقراطي بالدار البيضاء الشمالية في جريدة النهج الديمقراطي. كيف تتابعون الحملة القمعية ضد الأصوات المعارضة ومنها حزبنا النهج الديمقراطي؟

شكرا لجريدة النهج الديمقراطي على هذا اللقاء. بداية تضامننا مع رفيقنا جفى محمد الذي صدر ضده حكم بالسجن النافذ ونحمل الدولة الاستمرار في هذا المنهج السلطوي الغارق في المنع والقمع، كما نجدد تضامننا مع رفيقنا متلوف محمد الذي يتابع بعدة شكايات من اجل إسكاته وإيقاف تواجده بمنطقة بنسليمان، التي تعرف خروقات في كل المجالات وعلى كل الأصعدة، كذلك المنع الذي يطال فروع حزبنا من القاعات العمومية ومن الوصوولات القانونية كما نعلن تضامننا مع كل الأصوات المعارضة والتي تتعرض بدورها للقمع والمنع ومن بينها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وغيرها.

كيف تابعتم المنع الذي طال تظاهرات يوم الارض هذه السنة في ظل تطبيع النظام لعلاقته مع الصهاينة؟

بداية تضامننا الكامل مع كل الذين تعرضوا للقمع والتنكيل من طرف السلطات بكافة تلاوينها ومن بينهم الرفيق عبد الرحمان بنعمرو بالرباط والذي أسقطته القوى القمعية دون الأخذ بعين الاعتبار سنه ومركزه، وكذلك ما تعرض له رفيقينا مطيع المختار ورياضي نور الدين من تنكيل ومعهما مجموعة من المناضلين بالدار البيضاء الذين رفعوا راية فلسطين بكل الأزقة والشوارع متحدين الهروات.

لقد كان يوم الأرض البرزخ الذي فرق بين دعاة وأدعياء أن فلسطين لن يغيبها التطبيع واظهر أن للتطبيع شروطه والتزاماته مع الكيان الصهيوني، الا وهي منع أي اهتمام أو تظاهر من اجل فلسطين وهو ما خابت الآلة القمعية فيه وسارت كل شوارع وأزقة المدن المغربية ترفرف فيها الرايات الفلسطينية وتصدح فيها الأغاني الثورية.

لمحة تاريخية عن الحركة النقابية بالمغرب

علي فقير

كما وقع في اروبا، ظهرت الحركة النقابية العمالية في المغرب، مع بروز المقاولة الرأسمالية المبنية على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و العمل المأجور. كان الهدف الأساسي من تنظيم العمال في إطارات خاصة بهم، هو تحسين ظروف العمال: تحديد عدد ساعات العمل، رفع من الأجور، التغطية الاجتماعية...لقد وعي المأجورين عامة، و العمال خاصة، بأهمية التضامن والتنظيم والكفاح في تحسين شروط الاستغلال.

1 - لا وجود للنقابة قبل الاستعمار، و الرأسمالية المصاحبة له.

ارتكز الاقتصاد المغربي قبل الاستعمار على الأعمدة الثلاثة: الصناعة التقليدية (المهن الحرفية) في المدن، الفلاحة و تربية المواشي في البادية.

فداخل "المقاولة" نجد "المعلم"، صاحب المشروع، صاحب القرار، و "المتعلمين"، يشتغلون بدون حقوق رسمية بحجة أنهم يتعلمون "الحرفة"، و ذلك في واقع يتميز بغياب تشريع يقنن العلاقات بين صاحب المقاولة و المنتجين.

تسود في البادية علاقات "تخماسة، و ترباعة" بين مالكي الأرض، والمنتجين المباشرين (الخماسة، الرباعة، السراحة...).

"المعلمين" في المدينة منظمون في إطار تعاونيات، ودواديات... يمثلهم "أمين" المهنة، وذللك لتنظيم العلاقات مع مصالح الضرائب، و لتنظيم تقديم الهدايا للقصر... لم تكن هناك إطارات خاصة ب"المتعلمين".

2- ظهور الحركة النقابية مع دخول الاستعمار.

أ- الدواديات: في غياب نقابات قانونية بالمغرب، تمكنت بعض الفئات الفرنسية المتواجدة هنا، إلى التنظيم في إطار دواديات: دواديات مهنية سنة 1922 مثل ودادية التعليم الابتدائي ، الجمعية الودادية لبريد المغرب ، ودادية التعليم الثانوي...

ب- ظهور التنظيمات النقابية: تأسست أول نقابة سنة 1926 تحت اسم: **النقابة الوطنية لمعلمي ومعلمات فرنسا.** كانت التنظيمات النقابية في البداية ممنوعة عن المغاربة، لكن العديد من العمال المغاربة كانوا ينضمون إليها عن طريق الفروع المحلية للحزب الشيوعي و للحزب الاشتراكي الفرنسيين.

ت- ابتداء من 1935، فتحت النقابات أبوابها للعمال المغاربة.

خلال المؤتمر التأسيسي للإتحاد الجهوي للكنفدرالية العامة للشغل1937 CGT تم تغيير اسم C.G.T. إلى C.G.T.U. أي اتحاد النقابات الكونفدرالية بالمغرب ، وتمت المصادقة على مقرر يسمح للمغاربة بالانضمام إلى CGT .

من حواجز الانخراط النقابي داخل العمال المغاربة، قضية الاستقلال الوطني، ومحاولة حزب الاستقلال تأسيس نقابة على أسس دينية، و ذلك سنة 1948.

شكل المؤتمر السادس لاتحاد النقابات الكونفدرالية محطة بارزة في تاريخ الحركة النقابية بالمغرب، فقد أعلن عن قرار الاستقلال عن المركزية الأم (بفرنسا) CGT والتحول إلى مركزية نقابية مغربية. انعقد المؤتمر أوائل نوفمبر 1950 ، و تم انتخاب لجنة تنفيذية مكونة من 50 عضوا، ومكتبا تنفيذيا من تسعة أعضاء من بينهم ستة أعضاء مغاربة وهم: الطيب بن بوعزة كاتبا عاما، ومامون العلوي أمين المال ومساعده ألبير عياش، ومبارك علال ومحمد الحداوي والمحجوب بن الصديق.

3 – ميلاد أول نقابة مغربية.

أ ـ تأسيس الاتحاد المغربي للشغل UMT :

في 20 مارس 1955 تم تأسيس الاتحاد المغربي للشغل(امش)، كأول نقابة عمالية مستقلة عن الحركة النقابية الفرنسية. التحق العمال والموظفين أفواجا بالنقابة، حيث بلغ عدد المنخرطين سنة 1959 حوالي 650 الف، أي بنسبة التنقيب تفوق 75 في المائة.

ب – سيرورة الانقسامات.

- غداة تأسيس الاتحاد وحزب الوطني للقوات الشعبية بمساهمة امش (1959)، بادر حزب الاستقلال إلى تأسيس "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب"، وذلك سنة 1960.
- أسس حزب الحركة الشعبية، اتحاد نقابات العمال الأحرار سنة 1963
- هناك عدة مبادرات تقسيمية أخرى، إلا أنه لم تنجح تلك المحاولات من إضعاف امش.

4 - تأسيس الكنفدرالية الديمقراطية للشغل CDT

- الجذور التاريخية لميلاد الكنفدرالية الديمقراطية للشغل (كدش).

بعد تأسيس الاتحاد الوطني للقوت الشعبية، سنة 1959، ظهر موقفان حول علاقة النقابة التي ساهمت بشكل كبير في تأسيس الحزب، مع هذا الأخير. رأي يعتبر النقابة ذيلية للحزب (المهدي بن بركة، عبد الرحيم بوعبيد...)، ورأي يعتبر النقابة مستقلة عن الحزب، دورها الدفاع فقط على المصالح الاقتصادية للمنخرطين، و تبقى خارج الصراع السياسي (عبد الله إبراهيم، بن الصديق...). موقفان خاطئان في اعتقادي. لا يمكن للنقابة أن تبقى خارج الصراع، وفي نفس الوقت النقابة، كمنظمة جماهيرية تعددية، لا يمكن أن تكون ذيلية لحزب سياسي معين. فلكل المنظمات الجماهيرية التعددية، استقلاليتها.

انفجر الصراع فيما يخص الاستفتاء على دستور 1962، حيث رفضت قيادة النقابة اتخاذ موقف معين، فالوقت الذي عارضه الحزب.

خلال الستينات، بادر بعض المناضلين الاتحاديين إلى تأسيس نقابات قطاعية مستقلة عن أمش مثل البريد، والتعليم.

غداة تأسيس الاتحاد الاشتراكي كامتداد للاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1975، بادر إلى خلق ذراعه النقابي كدش سنة 1978. وبتأسيس كدش من طرف الاتحاد الاشتراكي، عرفت الحركة النقابية المغربية أول انقسام حقيقي.

- كل انشقاق حزبي يولد نقابة جديدة.

مع ميلاد المؤتمر الوطني الاتحادي من رحيم الاتحاد الاشتراكي، تمكن المؤتمر من التحكم في كدش، مما جعل الاتحاد الاشتراكي يخرج من رحيم كدش نقابة جديدة، الفيدرالية الديمقراطية للشغل FDT، ثم انشقت عن كدش المنظمة الديمقراطية للشغل...

5 - الحركة الإسلامية والحركة النقابية.

أسس الدكتور الخطيب سنة 1973 الاتحاد الوطني للشغل بالمغربUNTM كذرع نقابي لحزبه "الحركة الشعبية الاجتماعية"، الذي خرج من رحيم "الحركة الشعبية" التابعة للمحجوب أحرضان، أواسط الستينات. تحولت هذا الاتحاد إلى الدرع النقابي لحزب العدالة و التنمية الذي ساهم الخطيب في تأسيسه، و ذلك وفق تعليمات وزارة الداخلية. تراجع بشكل كبير تأثير هذه النقابة في السنوات الأخيرة نتيجة ارتباطها بالحزب الذي يترأس الحكومة منذ 2012.

أما جماعة العدل و الإحسان، فهي تتواجد أساسا بكدش و بامش.

6 - الحركة الماركسية و الحركة النقابية.

النهج الديمقراطي، وأغلب المجموعات الماركسية تشتغل وسط كدش وامش، كما تلتقي في الجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي، الذي تأسس في السنوات الأخيرة.

7 - لا وجوب لحركة عمالية.

تعيش الحركة النقابية المغربية ضعفا خطيرا، حيث لا يتجاوز عدد المنخرطين 8 في المائة، أغلبهم موجودين في الإدارة العمومية (التعليم، الصحة، البريد، الفلاحة...)، في المقاولات العمومية والشبه العمومية(الفوسفاط، الماء و الكهرباء، السكك الحديدية...). و هذا لا يعني أن هناك غياب النضال النقابي في القطاع الخاص (الصناعة، الفلاحة...). و يرجع ضعف الانخراط النقابي إلى محاربة الباطرونا بتشجيع من طرف الدولة محاولات تنظيم العمال دفاعا عن مصالحهم الآنية و البعيدة، كما تلعب القيادات النقابية البيروقراطية دورا كبيرا في نفور العمال والعاملات من الانخراط في النقابات.

وأمام تدني الحركة النقابية "الخبزية"، فإننا نلاحظ غياب تام لحركة عمالية، حركة عمالية حاملة لمشروع طبقي، حركة عمالية تزاوج بين النضال النقابي من أجل تلطيف شروط الاستغلال في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي، والكفاح السياسي من أجل القضاء على الاستغلال في إطار مجتمع بدون طبقات، المجتمع الشيوعي.

غياب حركة عمالية ثورية مغربية، نتيجة غياب الحزب المستقل للطبقة العاملة، المنظم والمؤطر لعموم الكادحين، الحزب الثوري. وقد طرح النهج الديمقراطي على عاتقه مهمة بناء هذا الحزب.

فبدون حزب الطبقة العاملة ، الحزب الثوري، ستبقى الطبقة العاملة المغربية سجينة الحركة النقابية "الخبزية"، حركة نقابية ضعيفة أمام أعدائها الطبقيين، و بدون مشروع سياسي مستقل.

ملاحظات عامة.

- رغم الوجود القانون لأكثر من 20 نقابة، فان نسبة التنقيب تظل هزيلة: أقل من 8 في المائة.
- التواجد النقابي ينحصر بالأساس في القطاعات العمومية.
- تبقي امش و كدش، و من بعيد، أهم النقابتين.
- تتحكم وزارة الداخلية في توجهات ومواقف امش عبر الأمانة العامة.
- يتحكم المؤتمر الوطني الاتحادي في اختيارات و توجهات كدش.
- انعدام الديمقراطية الداخلية في كلتي النقابتين، وإقصاء المكونات التقدمية في اتخاذ أهم القرارات: فخطابات فاتح ماي الشوفينية، والمواقف من الانتخابات، والحوارات مع المخزن...لا تأخذ بعين الاعتبار مواقف المكونات الأخرى. فكدش تطلب من المنخرطين المشاركة في الانتخابات في الوقت الذي تقاطع فيه مكونات أخرى تلك الانتخابات. أين الاستقلالية وحرية الاختيار؟
- غياب تنظيم ثوري مستقل للطبقة العاملة، مسلح بالفكر الشيوع، ومتجذر وسط الطبقات الكادحة عامة وداخل الطبقة العاملة خاصة.

القاسم الانتخابي، نقاش موجه ومغلوط

حسن جعفاري

يعمل النظام المغربي بشكل دائم على تلميع صورته الشكلية منذ إطلاقه ما سمي بالمسلسل الديمقراطي في السبعينات غير أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل باعتراف رئيس الدولة نفسه وذلك بسبب غياب إرادة سياسية حقيقية لتغيير أحوال البلاد والعباد نحو ديمقراطية حقيقية، مستندة إلى دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا تبلوره هياة مستقلة ويخضع لنقاش مجتمعي عميق ويصادق عليه الشعب المغربي بكل حرية ويتضمن أحد المبادئ الأساسية، منها فصل حقيقي للسلط، ويكون الحكام الفعليون خاضعين للمحاسبة وكذلك المساواة الفعلية بين المواطنات والمواطنين بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العرق وإعطاء المكانة الحقيقية واللائقة للغتين الأمازيغية والعربية واستقلال فعلي للقضاء الذي يجب أن يكون محصن من أي تدخل والحرص على نزاهته.

وفي غياب هذه الإرادة، عمل النظام وبدعم من الصهيونية والامبريالية العالمية وخاصة الفرنسية على وضع دساتير لاديمقراطية وعلى ا لمقاس، وحسب كل مرحلة سياسية يلجأ سواء إلى تفريخ أحزاب إدارية ودعمها أو تفجير أحزاب وطنية من الداخل مستغلا ضعفها التنظيمي وانتهازية بعض أطرها أو قمع أو نفي كل معارض(ة) حقيقي، حيث لازالت آثار سنوات الرصاص بادية على أجساد المعتقلين/ات أو في التضييق على الحريات ومنع أي شكل احتجاجي للمواطنات والمواطنين المطالبين بأبسط حقوق العيش الكريم في بلاد تنهب خيراتها من الرأسمال العالمي والمحلي ويتم فيها استعباد العاملات والعمال في شركات تدوس على القوانين القائمة رغم علتها وبتواطؤ مكشوف لأجهزة الدولة. هذه السياسات أوصلت البلاد إلى السكتة القلبية حسب تعبير الملك الراحل فكان التناوب التوافقي من أجل تأمين تمرير الحكم إلى نجله، وهكذا وفي إطار الصلاحيات المعطاة آنذاك للراحل عبد الرحمان اليوسفي والذي لم تكن له أي سلطة حقيقية على حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، عمل على تمرير قانون التصويت باللائحة في المدن الكبرى وتحديد عتبة، من أجل الحد من تأثير المال في العملية الانتخابية حسب ادعائهم/هن وتخليق الحياة السياسية والحد من بلقنة الحقل السياسي غير أن كل هذه الإجراءات لم تعط النتائج المرسومة في غياب دستور ديمقراطي حقيقي يحدد الصلاحيات والجزاءات.

هكذا استمرت الانتخابات في المغرب بمضمون مخزني على كافة المستويات، بدءا من الدساتير المؤطرة لها والتي تكون فيها المؤسسة الملكية هي الحاكم الفعلي والماسكة بكل الخيوط وخارج أي محاسبة، مرورا بسهر وزارة الداخلية على العملية كلها، من التقطيع والمزج بين التصويت الفردي أو باللائحة... الخ، هذه الوزارة التي لها باع في التزوير وأخيرا قضاءا غير مستقل المفروض فيه أن يحاسب أي كان في حالة ثبوت تورطه في رشاوى أو اغتناء غير مشروع إلى غير ذلك من الآليات التي يمكن أن تعطي معنى حقيقيا لتصويت الناخبات والناخبين.

أمام هذا الوضع الرديئ الذي وصلت إليه البلاد كباقي دول المنطقة المغاربية والعربية، انطلقت السيرورات الثورية الأولى، فكانت حركة 20 فبراير المجيدة، لكن في غياب حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وتشرذم اليسار وضعفه، استطاع الإسلاميون أن يبرزوا كقوة منظمة قادرة سواء لإعطاء نفس لحركة 20 فبراير، كما هو الشأن بالنسبة للعدل والإحسان أو لعقد صفقة مع النظام من طرف العدالة والتنمية الذي لم يشارك في الحركة، هكذا تم وضع دستور 2011 الذي لا يختلف في جوهره عن الدساتير السابقة عدا بعض الهوامش، وحصل الحزب الرجعي على المرتبة الأولى التي مكنته من رئاسة الحكومة الأولى من طرف البهلوان بن كيران وتم تمرير أبشع القوانين في ظل هذه الحكومة الرجعية وقدمت ما لم تستطع أي حكومة سابقة أن تقدمه للنظام من خدمات والإجهاز على عديد من مكتسبات الشعب المغربي، غير أن النظام لم يطمئن لهم ولن يفعل، لذلك عمل خلق ودعم حزب البام بشتى الوسائل الذي فشل في تبوؤ الصدارة في انتخابات 2016، بل زاد عدد أصوات الحزب الإسلاموي لكن نمط الاقتراع وهجانة الحقل السياسي، لم يمكن بن كيران من تشكيل حكومته الثانية، حيث مارس عليه حزب

الحمامة الضغط وبدعم من باقي الأحزاب الإدارية وحزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي حصل فقط على 20 مقعد ورغم ذلك حصل على رئاسة البرلمان في حين حصل البام على رئاسة مجلس المستشارين، هذا البلوكاج تلاه عزل بن كيران تحت مبرر فشله في تشكيلة الحكومة في زمن مقبول وأنه يساهم في عرقلة عمل المؤسسات، فتم تعيين سعد الدين العثماني وشكلت حكومة بلا لون ولا طعم ورغم ذلك وبسبب المقاطعة العارمة للمواطنات والمواطنين للانتخابات المخزنية، تم فتح نقاش جديد، حول إجبارية التصويت وهنا تفتقت عبقرية بعض الأحزاب التي تعتبر نفسها يسارية للربط بين التصويت والمواطنة إلى غير ذلك من شتى أنواع انحطاط الفكر السياسي، بعد ذلك تم طرح فكرة القاسم الانتخابي وإلغاء العتبة التي صودق عليها في إطار قانون. هذا النقاش أثبت بالملموس أن ما يسمى بالنخبة السياسية انتهازية وضعيفة فكريا، أما المحللون السياسيون المفروض فيه/هن أن يرفعوا من مستوى النقاش السياسي، ما هم إلا مجموعة من خدام الإعلام المخزني، لا تحليل أكاديمي، لا دراسة مقارنة، لا ربط أي مشروع سياسي بموازين القوى الحالية ولا مداخيل بناء ديمقراطي فعلي.

> هكذا استمرت الانتخابات في المغرب بمضمون مخزني على كافة المستويات، بدءا من الدساتير المؤطرة لها والتي تكون فيها المؤسسة الملكية هي الحاكم الفعلي والماسكة بكل الخيوط وخارج أي محاسبة، مرورا بسهر وزارة الداخلية على العملية كلها، من التقطيع والمزج بين التصويت الفردي أو باللائحة

انصب النقاش حول القاسم الانتخابي وانقسم المتدخلون إلى مجموعتين، مجموعة تدافع على احتساب القاسم على أساس الأصوات المعبر عنها والإبقاء على العتبة لأن هكذا إجراء سينقص من بلقنة الحقل السياسي وسيؤدي إلى اصطفاف سياسي واضح على شاكلة الدول الديمقراطية والحال أن المدافعين على هذا الطرح يتقاطعون مع حزب العدالة والتنمية الذي لا يهمه إلى الريع الذي يحصل عليه من خلال هذه العملية والتي تسمح له بوضع أكبر عدد من أعضائه في مختلف مراكز المرافق العمومية بعيدا عن مبدأ الاستحقاق وهذا هو جوهر السياسة لدى حركة الإخوان المسلمين عامة "تمسكن حتى تتمكن" أما الديمقراطية فهي كل لا يتجزأ وهي منهم براء، أما المجموعة الثانية فهي المكونة من أغلب الأحزاب المندمجة في اللعبة ومثقفيها، فهي تدعي أن الحقل السياسي المغربي يعرف تنوعا ويجب على الانتخابات أن تعكس هذا التنوع، بل ذهبت إلى القيام بعملية حسابية حيث اعتبرت أن مقعد في البرلمان يساوي حوالي 12000 صوت بالنسبة للعدالة والتنمية وما بين 9000 و10000 لحزبي البام والأحرار وحوالي 90000 بالنسبة لتحالف اليسار... الخ مما يعتبر حيفا في حق الأحزاب الصغيرة، لذلك دافعوا ولازالوا لاعتبار القاسم الانتخابي على اساس عدد المسجلين مع حذف العتبة، وهنا نلاحظ أن كل هذه الكائنات لا يهمها، لا البناء الديمقراطي ولا علاقة العملية الانتخابية بالحكم، بل فقط التواجد بالمؤسسات المخزنية، فالنقاش كله منصب فقط عن الكيفية التي تمكن من الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد للاستفادة من الريع السياسي.

إن الديمقراطية بكل أبعادها لا تقتصر على العملية الانتخابية لوحدها، بل هي كل لا يتجزأ، بدءا من الدستور المؤطر لها ولكافة القوانين التي ستصدر عن السلطة التشريعية. هذا الدستور الذي يجب أن يكون ديمقراطيا شكلا ومضمونا يقطع مع الممارسات المخزنية، يليه انفراج سياسي حقيقي متمثلا في إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والصحفيين ومناضلات ومناضلي الحراكات الاجتماعية ومحاسبة كل المتورطين في الجرائم السياسية والاقتصادية وحرمانهم/هن من حقوق المواطنة وقضاء مستقل ونزيه يمكن من تحصين البناء الديقراطي من اي منزلق قد يدفع إليه فلول المخزن وفصل الدين عن الدولة والسياسة.

إن العملية الانتخابية بالمغرب في ظل الشروط الحالية لا تؤدي إلى ممارسة الحكم وهذا هو جوهر أي ديمقراطية حقيقية، لذلك فكلام أي من المجموعتين على البناء الديمقراطي هو استبلاد للمغاربة والضحك على الذقون. فكفى من شطحاتكم/كن البهلوانية، فأغلبية المغاربة تدرك طبيعة اللعبة وستختار الطريق الحقيقية للتغير الذين لن تساهموا فيه معشر خدام المخزن الأوفياء.

التدبير المفوض: توسيع سيطرة اقتصاد الريع المقنع والتبعية للخارج

ادعت أبواق الدولة المخزنية، و امتداداتها الحزبية ، و مختلف المؤسسات "المنتخبة"، و المداحين من "المثقفين"، أن تفويت الخدمات الاجتماعية للقطاع الخاص في إطار ما سمي ب" التدبير المفوض"، سيوفر للمواطنين والمواطنات الخدمات الأساسية، الخدمات الجيدة و بأثمنة معقولة (النقل، الماء، الكهرباء، جمع النفايات، الوقاية من الفيضانات...). فبعد سنوات، و تعاقب أهم الأحزاب المرتبط بشكل أو بأخر بالمخزن على "رئاسة" الحكومة، تلاحظ الجماهير الشعبية أن مختلف الخدمات عرفت تدنيا حقيقيا: لا جودة تذكر رغم ارتفاع مهول في فواتر مختلف الخدمات.

لقد تحول "التدبير المفوض" إلى قطاع اقتصادي يستفيد منه الطفيليين المقربين من الدوائر النافذة وكذلك الشركات الأجنبية ، الفرنسية و الاسبانية بالأساس.

لهذا اختارت جريدة النهج الديمقراطي تخصيص قطاع "التدبير المفوض" ملفا لعددها 404.

التدبير المفوض..
توسيع سيطرة اقـتـصاد الريع المقنع...

عبدالغني القباج

البرجوازية جرّدت كل الفعاليات، التي كان يُنظر إليها حتى ذلك الحين بمنظار الهيبة والخشوع، من هالتها. فحوّلت الطبيب ورجل القانون والكاهن والشاعر والعالم، إلى أجراء في خدمتها".

والبرجوازية... تجبر كل الأمم، إذا شاءت إنقاذ نفسها من الهلاك، على تبنّي نمط الإنتاج البرجوازي، وترغمها على تقبّل الحضارة المزعومة، أي على أن تصبح برجوازية. وبكلمة هي تخلق عالما على صورتها.

"والبرجوازية، باستثمارها السوق العالمية، طبّعت الإنتاج والاستهلاك، في جميع البلدان، بطابع كوسموبوليتي، وانتزعت من تحت أقدام الصناعة أرضيتها القومية"- "البيان الشيوعي "، كارل ماركس – فريدريك إنجلز

عرف المغرب التدبير المفوض منذ بداية فترة الاستعمار الفرنسي، في غطار ما سُمّيَ "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، إذ تم تفويت تدبير وتوزيع الماء والكهرباء منذ سنة **1914**، للشركة المغربية للتوزيع (La SMD) في أربع مدن مغربية. كما تم منح امتيازات لشركات أخرى، بين سنوات 1914 و1920، لإنجاز مشاريع البنيات التحتية، للسكك الحديدية في طنجة والدار البيضاء، ومراكش، وفاس، وتدبيرالموانئ بالنسبة لمدن طنجة والدار البيضاء والمحمدية. انتهى هذا التفويض مع بداية الاستقلال الشكلي.

وسنة 1983، بدأت سياسة تحرير الاقتصاد في المغرب، بدأت سياسة تدبير خصوصي لبعض القطاعات العمومية في مجال إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء ومجال التطهير، لينتقل التدبير المفوض إلى النقل الحضري، وجمع النفايات المنزلية.

لكن مع سنتي 1996 و1997، ستأخذ سياسة التدبير المفوض أبعادا أخرى، مع صدور في 14 فبراير 2006 القانون رقم 54.05، الذي ينظم "عقود التدبير المفوض للمرافق والمنشآت العمومية المبرمة من قبل الجماعات المحلية أو هيآتها والمؤسسات العامة. وسنة 1997، تم منح أول تفويض لخدمة عمومية، لشركة "اليونيز للماء" (**Lyonnaise des eaux**) في الدار البيضاء لتدبير خدمات (الكهرباء والمياه والصرف الصحي).

وقد ارتبط التدبير المفوض بسياسة تحويل القطاعات العمومية إلى القطاع الخاص.

1 - رأسمالية اقتصاد الريع في المغرب

اقتصاد الريع مرتبط باقتصاد السوق. واقتصاد الريع يشكل جوهر الاقتصاد المغربي. ولا نتحدث عن الاقتصاد المنتج المرتبط بسيطرة الرأسمالية الامبريالية، وبشركات المناولة.

بعد إسقاط حكومة عبد الله إبراهيم في ماي 1960، تطور اقتصاد الريع، وهو نمط اقتصادي يستغل الموارد الطبيعيّة (المناجم، الغابات، ثروات البحر، الأعشاب... دون تطويرها وتصنيعها باستثناء بعض منتجات الفوسفات، واقتصاد الريع يتناقض مع سياسة اقتصاد منتج للحاجات الضرورية لحياة كريمة للمواطنين والمواطنات.

ولا تختلف "الرأسمالية المخزنية التبعية" في المغرب، عن الرأسمالية المعولمة، سوى في تخلفها. وبالتالي تعمل على صياغة المجتمع المغربي على صورتها، كمجتمع متخلف خاضع لسلطوية المخزن واقتصاد الريع. وليس خافيا سيطرة شركات فرنسية على الاقتصاد المنتج في المغرب، فهو نتيجة لإعلان "سيل سان كلود" بين الملك ورئيس وزراء الاستعمار الفرنسي في نوفمبر 1955، والذي أسس للاستقلال الشكلي، الذي عمدته اتفاقية "إيكس ليبان".

يؤكد الحسن عاشي، وهو خبير اقتصادي في التنمية والاقتصاديات المؤسسية والتجارة والعمل، وتتركّز أبحاثه على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما يلي :

"اقتصاد الريع يتأسس على خلق وحماية واستغلال امتيازات، وحُظْوَات، وفرص معاملات بعيدا عن المنافسة الحرة والنجاعة والاقتدار الاقتصادي"، . ويضيف "أن خطر الريع، بالمقارنة مع الفساد المالي والرشوة واختلاس الأموال العمومية، يكمن في تمظهره بمظهر "شرعي". و"التدبير الذي يديره (اقتصاد الريع) يتبلور في قوانين ومراسيم ودوريات".

يشمل اقتصاد الريع عدة مجالات اقتصادية : وهذه بعض الأمثلة :

- ريع المضاربات الحصول على دخل من الوَسَاطَة دون إنتاج بضاعة أو إنتاج قيمة مادية: المضاربة في أسواق الخضر والفواكه والسمك، وسوق الأوراق الماليّة والصرف أو السوق العقاريّ، و تعدد الوسطاء في تجارة وأسواق المنتجات الفلاحية، تعدد الوسطاء في قطاع العقار، وتعدد الوسطاء في المنتجات التجارية والصناعية، ووسطاء السفر والحصول على تأشيرة السفر للخارج. وشركات وسيطة كالتدبير المفوض.

- وريع شركات تدبير تسيير الفنادق السياحية في المغرب، شركة أكور الفرنسية (**Société Accor**).

- ريع رخص الاستيراد والتصدير، وسائل النقل العمومي، السكن الوظيفي، سيارات الخدمة.

- الريع الاحتكاريّ: احتكار استيراد مواد استهلاكية وتجهيزية وبضائع من الخارج، واحتكار السوق والتحكم في أسعار البضاعة المعروضة.

2 - استراتيجية النظام السياسي في المغرب

منذ ستينات القرن الماضي، تهدف استراتيجية النظام السياسي لتوسيع نفوذه وسلطويته، لذلك استمر في صناعة النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية بمنحها هبات، وريع مالي وتجاري وخدماتي، لتقوية سيطرة النظام السياسي المخزني الكولونيالي، ولمواجهة وإضعاف المعارضة المتمثلة يسار الحركة الوطنية، واليسار الماركسي عموما.

وهكذا شكل النظام السياسي صفوة قاعدته الاجتماعية بمنح الامتيازات، بتوزيع هبات مالية، وأراضي فلاحية، ورخص النقل والصيد البحري ومقاولات الخدمات. واستفادت هذه النخب المصنوعة من هذا الريع، مقابل الولاء، وضمان تبعيتها ووائها للنظام السياسي المخزني التبعي.

3 - سياسة خصخصة شركات القطاع العام .. بداية التدبير المفوض الجديد...

ستشكل سياسة "الخصخصة" في المغربي، التي فرضها صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية، منذ سنوات 1983 - 1986، أسس ليبرالية اقتصادية متوحشة. إذ منذ منذ منتصف التسعينات، بدأت سياسة خوصصة مؤسسات وشركات اقتصادية عمومية. واستفادت منها، برجوازية كمبرادورية مغربية، وعدة شركات أروبية. وفي هذا السياق، تم تطبيق ما يسمى "التدبير المفوض" الجديد لقطاع الخدمات الاجتماعية العمومية، كرخص النقل الحضري وبين المدن، وشركات توزيع الماء والكهرباء، ومنح أراضي لإقامة مقاولات ولأوراش بناء السكن، ورخص توزيع البنزين والديزيل في المغرب، وشركات نظافة الشوارع وجمع الأزبال، وكالات كراء المنازل، ووكالات خاصة للوساطة في التشغيل، وشركات الحراسة...

وتمتعت شركات التدبير المفوض، الفرنسية والأروبية، بحماية يوفرها النظام السياسي، رغم عدم التزامها بدفتر التحملات المبرم مع الإدارات و مجالس المدن والجماعات المحلية.

4 - فساد واختلالات التدبير المفوض

غالبا ما يتم غض الطرف، عن فساد شركات "التدبير المفوض" وعدم التزامها بالعقد ودفتر التحملات. وهذا يوضح أن ما يهمها هو رفع الأرباح، دون تجويد الخدمات العمومية. ولنا أمثلة عديدة دونتها تقارير "مجلس المنافسة ".

في هذا الإطار، سجل تقرير موضوعاتي للمجلس الأعلى للحسابات، لسنة 2020، عدة اختلالات تتمثل، عموما، فيعدم تحقيق أهداف الخدمات المسطرة في "البرنامج الوطني للنفايات المنزلية"، الذي من المفترض أن تلتزم به الجماعات المحلية وشركات التدبير المفوض.

وأهم الاختلالات، التي لها تأثير مهم على الخدمات العمومية وعلى مالية الجماعات، تتمثل في :

- عدم تفعيل آلية التمويل بواسطة الإتاوة (تعويض يأخذه صاحب الامتياز على شكل نسبة مئوية من الأرباح، أو

يتبع في الصفحة 9

التدبير المفوض في المغرب: السياق والنتائج

حسن آيت حمو

يعتبر موضوع التدبير المفوض من المواضيع ذات راهنية كبرى خصوصا في المغرب نظرا للنتائج المتواضعة التي حققتها هذه التجربة والانتقادات التي لحقتها من طرف المواطنين المرتفقين و الخبراء وحتى بعض مؤسسات الدولة ذات البعد الرقابي أو الاستشاري خاصة المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي أنجز سنة 2015 تقريرا مفصلا في الموضوع أبان عن نقائص واختلالات عدة شابت هذا الاختيار التدبيري للمرفق العمومي. كما أن الكوارث الطبيعية والفيضانات الأخيرة أبانت بما لا يدع مجالا للشك عن هزالة النتائج المحصلة عليها نتيجة تبني هذا الخيار التدبيري.

لكن قبل الخوض في تفاصيل هذا الموضوع لابد من تحديد المقصود بالتدبير المفوض. ولتحقيق هذا الغرض يمكن الاقتصار على تعريفين أساسيين متداولين،الاول تقني يركز على مجالات التفويض والمهام المفوضة من طرف الجماعة والثاني قانوني يركز على العلاقة التعاقدية والتزامات الأطراف المعنية بعقد التدبير المفوض ومدته.

تقنيا يعرف التدبير المفوض على أنه تفويض تقوم به الجماعة لصالح فاعل عمومي أو خصوصي من أجل القيام بمهام تدبير عمل أو خدمة عمومية.وتتمثل هذه المهام في التصميم والبناء والتأهيل والصيانة والتمويل. وتبقى الجماعة محتفظة بملكية التجهيزات كما أنها تحتفظ بأدوارها الرقابية على الفاعل المفوض له من اجل الوفاء بالتزاماته. أما من الناحية القانونية فحسب القانون 54/05 فالتدبير المفوض عبارة عن عقد يفوض بموجبه شخص عمومي لشخص اخر عمومي أو خصوصي مهام تدبير خدمة عمومية ولمدة محددة مع احتفاظ هذا الأخير بالحق في الحصول على الأداء من المرتفقين وبالتالي تحقيق الأرباح من هذا التدبير.

ومن هذين التعريفين يمكن استنتاج أن هناك نقل لمهام كانت في السابق من المهام الاستراتيجية للدولة الى فاعل اخر يكون غالبا شخص معنوي من القطاع العام او الخاص.و في الواقع يكون المفوض له منتميا الى القطاع الخاص. ويمكن تفسير هذا اللجوء الى القطاع الخاص بالسياق الذي يعرفه العالم مند سبعينيات القرن الماضي وكذلك هيمنة النموذج النظري الليبرالي في الأوساط العلمية والبحثية.

السياق التاريخي

فقد بدأ التدبير المفوض أولا في الدول الغربية مند نهاية السبعينات من القرن الماضي. وقد جاء في سياق معروف تميز بتنامي أزمة النمو الاقتصادي وما تبعه من تقلص لموارد الدولة وارتفاع النفقات الناتجة عن ارتفاع مستوى عيش الساكنة في مجتمعات نضج مسارها التنموي. مما ادى الى ما يسمى في الغرب بأزمة دولة الرعاية الاجتماعية. ثم لحقت بها بعد ذلك الدول السائرة في طريق النمو بداية التسعينات بسبب تنامي أزمة المديونية وما نتج عنها من ضغوط لصندوق النقد الدولي على هذه الدول من أجل تحرير الأسواق والأسعار وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري اضافة الى توسيع مجالات اشتغال السوق على حساب الدولة وعلى حساب الخدمات العمومية.

وكان التدبير المفوض حلا تتوخى منه كلا من الدول المتقدمة والنامية عدة أهداف منها: الاستفادة من خبرة القطاع الخاص الوطني و الدولي في مجال التدبير الجيد لبعض الخدمات العمومية كالماء والكهرباء والنظافة. من أجل مزيد من الفعالية الاقتصادية وخفض للتكاليف وكذلك الرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطن، الاستفادة من القدرة التمويلية للشركات المفوض لها تدبير هذه الخدمات. وبالتالي خفض نفقات الدولة الاجتماعية مما سيمكنها من تحسين توازناتها المالية الكبرى.

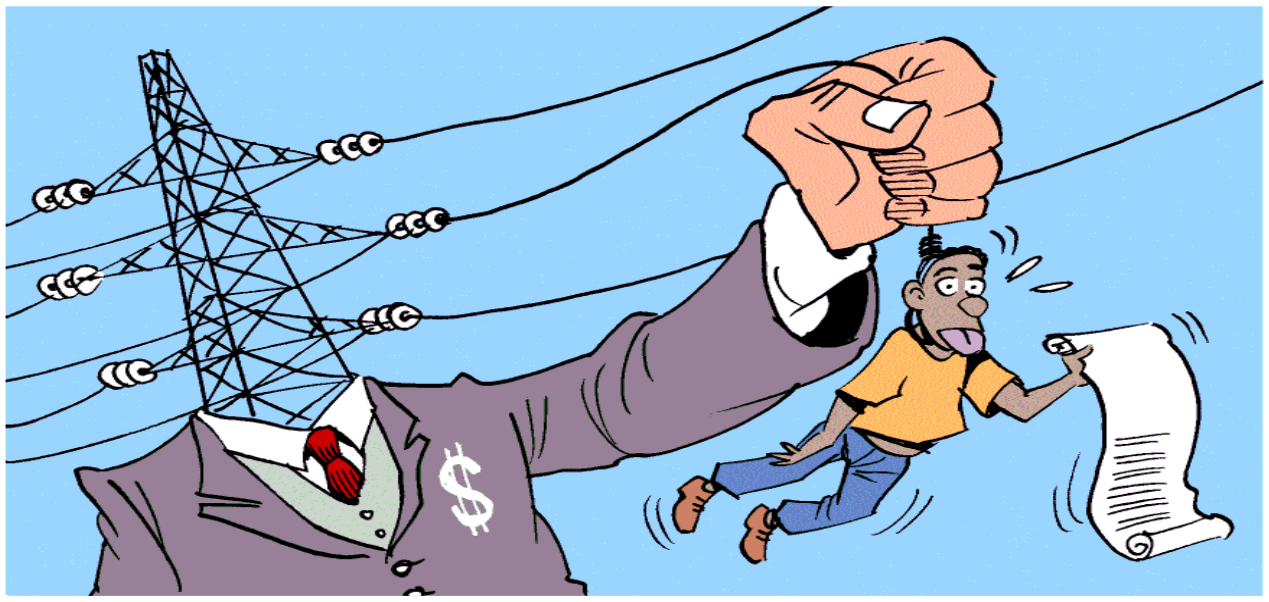

النقاش النظري

هذا السياق من الاحداث والوقائع التي مهدت لتبني خيار التدبير المفوض على نطاق واسع، صاحبه نقاش نظري مهم كانت الهيمنة فيه للنموذج النيوليبرالي كما أسلفنا.

على المستوى النظري يمكن التمييز بين من مع ومن ضد هذا النمط من التدبير للمرفق العمومي. ويعتبر المنظرون ذوو التوجه الليبرالي من أشد المدافعين عن هذا الخيار نظرا لثقتهم بقدرة السوق ودعامتيه (القطاع الخاص والمنافسة) على تحقيق الفعالية الاقتصادية ومحاربة هدر الموارد الاقتصادية والرفع من جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين. وينتقد هؤلاء المنظرين تضخم البيروقراطية الادارية وارتفاع التكاليف وغياب المنافسة والتجديد في القطاع العمومي. مما يؤثر سلبا حسب هؤلاء على جودة الخدمات وعلى ميزانية الجماعات الترابية.

بينما في الاتجاه المعاكس هناك توجه فكري آخر يضم مفكرين من مختلف المدارس (المدرسة المؤسساتية،المدرسة التنظيمية،المدرسة الكينزية والمدرسة الماركسية) يعتبرون أن المواطنين لهم الحق في الولوج الى الخدمات العمومية في ظل شروط الاستمرارية والمساواة والجودة .وهذا لا يمكن أن يتحقق الا في اطار مؤسسات عمومية تكون غايتها الكبرى هي المنفعة العامة. ينما يعتبر السوق وفق هؤلاء مجالا محفوفا بمخاطر عدم المساواة والاقصاء بل وحتى ضعف الجودة بسبب انتهازية الفاعلين الخواص في أوساط غير شفافة كما بين ذلك المفكر جورج اكيغلوس ذو التوجه الكينزي صاحب جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2001 .وتجدر الاشارة الى أنه حتى داخل التيار الليبرالي نفسه هناك منتمون للمدرسة النيوكلاسيكية يبررون تدخل الدولة في مجالات محددة عندما يكون السوق غير فعال. و يتعلق الأمر بمجالي الخيرات العمومية والخارجانيات الايجابية والسلبية. والحال أن الخدمات العمومية خصوصا البنية التحتية والتجهيزات تنتميان الى هذين المجالين معا.

ويبدو أن الواقع يعطي الحق لأصحاب الطرح الأخير نظرا للنتائج المخيبة التي حققتها تجربة التدبير المفوض على الأقل على المستوى الوطني.

اختلالات التجربة المغربية

فعلى الصعيد الوطني عرفت المدن التي تشتغل وفق نموذج التدبير المفوض في قطاع الماء والكهرباء وتطهير السائل خصوصا بمدن طنجة، تطوان،الدارالبيضاء الرباط، اختلالات عدة ساهمت الأمطار الاخيرة في تعريتها. ومن أبرز الاختلالات التي جاءت في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2015 :اختيار نمط التدبير المفوض دون دراسة قبلية يبين ملاءمة هذا النوع من التدبير، اختلالات مالية وتنازع المصالح بتفضيل شركات المفوض لها لشركات فرعية تابعة لها لا نجاز أشغال أوتقديم خدمات دون اعمال المنافسة، هشاشة المراقبة التي تقوم بها الجماعة المفوضة وتخلي هذه الأ خيرة عن الكثير من أدوارها الرقابية الشيء الذي يفسر بغياب الموارد المادية والموارد البشرية اللازمة للقيام بهذه الأدوار الرقابية في أحسن الظروف. كما ان المجلس قدم مجموعة من التوصيات تصب كلها في تجاوز هذه الاختلالات.

لكن الذي يظهر أن فشل هذا النموذج من التدبير في المغرب كان منتظرا مع نجاحه النسبي في دولة مثل فرنسا. لعدة أسباب أهمها ضعف مستوى التدبير والحرفية لدى القطاع العمومي المغربي حيث انه فشل أولا في التدبير المباشر للخدمات العمومية ثم فشل ثانيا بعد تفويضها الى القطاع الخاص لعدم قدرته على المراقبة الصارمة للمفوض لهم بتدبير هذه الخدمات. إضافة لضعف وهشاشة الحكامة السياسية والديمقراطية المحلية مما يفرز نخبا محلية تجعل مصالحها الخاصة أولوية على حساب المصلحة العامة. في المقابل هناك شركات ربحية تطمح الى تحويل الخدمات العمومية الى أسواق واعدة بالأرباح على حساب المرتفق الذي من حقه الحصول على خدمة عمومية جيدة ومستمرة في الزمن.

وخلاصة، يمكن القول أن كل التوصيات التي يمكن أن تقدم في هذا الصدد مهما بلغ مستوى وجاهتها تبقى تقنية فقط بينما يبقى عمق المشكل سياسي بالدرجة الاولى.بحيث لابد من الانتقال الى جماعات تعبر في قراراتها عن الأختيارات الحقيقية للمواطنين وبعيدة عن تأثير اللوبيات المالية. وفي هذه الحالة قد تنجح الجماعة في التدبير المباشر للخدمات العمومية ويكون التدبير المفوض اسوأ الاختيارات التي يمكن اللجوء اليها.وتبقى الدولة محافظة على ادوارها التقليدية في انتاج خدمات عمومية في مستوى تطلعات المواطنين. اما في غير هذه الشروط فسوف نتيه بين خيارين احلاهما مر التبدير المباشر أوالتبدير المفوض.

تدبير أم تبذير مفوض

محمد متلوف

في اختياراتها المعتادة وغير المحسوبة العواقب كنتيجة حتمية لتنفيذ املاءات المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة، أقدمت الحكومات المغربية منذ حوالي عقدين من الزمن على خوصصت بل وتصفية ما تبقى من ممتلكات الشعب، وخاصة في بعض القطاعات الخدماتية كالنظافة والبستنة ...الخ عبر سياسة ما يعرف بالتدبير المفوض ،ومن بين المبررات الواهية لشرعنة التدبير والتبذير المفوض للمال العام، تجويد الخدمات عبر تحويل النفايات من خلال خلق مطارح للأزبال إلى منتجات وتجنب استمرار المطارح العشوائية المضرة بالبيئة، وكذلك خلق يد عاملة مؤهلة ومختصة في المجال البيئي وتخصيص دراجات هوائية صديقة للبيئة مع التقليص من ميزانية اليد العاملة والمحروقات التي تستنزف مالية المؤسسات العمومية وخاصة الجماعات الترابية ..الخ.

وللأسف كشفت سياسة التدبير بل والتبذير المفوض لنهب المال العام زيف ما يعرف بالحكامة الجيدة والترشيد المزعوم للنفقات، وحماية المال العام والضمان الصوري لحقوق العمال والعاملات حتى حسب مدونة الشغل "المشئومة " على عللها ، وعوض تخصيص ميزانية 600 مليون سنتيم للمحروقات و400 مليون سنتيم لليد العاملة والتعويضات لتدبير قطاع النظافة من طرف اكبر المؤسسات العمومية ومعها اكبر الجماعات الترابية أصبحنا اليوم نحصي عشرات المليارات لشركات التدبير بل والتبذير المفوض للمال العام لشركات دون ادني خدمات، ودون احترام لأدنى حقوق العمال والعاملات حسب مدونة الشغل المغربية على عللها.

وللإشارة فان شركات التدبير أو التبذير المفوض لمختلف القطاعات والخدمات وخاصة قطاع النظافة، وضعت دفاتر تحملات ولن نقول دفاتر تحاملات على المقاس، وهي تدخل في إطار المقدسات بحيث لا يطلع عليها إلا أصحاب الشركات والقرار دون عموم المواطنين والمواطنات من يؤدون الضرائب لمثل هذه الشركات الصنيعة من طرف بعض صناع القرار ومن يدور في فلكهم ، وهكذا سقط القناع وانقلب السحر على الساحر فشركات التدبير المفوض لم تلتزم حتى بدفتر التحملات الذي وضعته هي على المقاس وباللغة الفرنسية التي يجهلها اغلب مسييري المؤسسات العمومية وخاصة الجماعات الترابية القروية منها ،زد على ذلك مبلغ صفقة التدبير المفوض وبالملايير لفائدة الشركة بين قوسين تلتزم المؤسسات العمومية والجماعات الترابية بأداء مبالغ مالية مبالغ فيها لفائدة المطرح المشترك بين الجماعات قد يصل إلى مليار سنتيم بالنسبة للجماعات الترابية الصناعية كالدار البيضاء والرباط والمحمدية وثلاثة مائة مليون سنتيم بالنسبة للبلديات كبلدية بنسليمان وبلدية بوزنيقة ...الخ.

والخطير في الأمر أن شركات التدبير المفوض وخاصة لقطاع النظافة انتقلت من امبراطورية للنفايات إلى مهندسة للانتخابات لضمان استمراريتها في التدبير والتبذير المفوض وتمويل الحملات الانتخابية لأشخاص وأحزاب على المقاس لاستمرارها في نهب المال العام وتضييع حقوق العمال والعاملات، بل وتشغيلهم وتشغيلهن في ظروف صعبة وأحيانا بالضيعات المملوكة لمالكي التدبير أو التبذير المفوض وبعقود عمل محددة المدة لضمان عدم ترسيمهم وترسيمهن رغم سنوات عجاف من العمل.

تتمة مقال التدبير المفوض .. توسيع سيطرة اقتصاد الريع المقنع...

من عائدات الخدمات)

- ارتفاع مستمر لتكلفة الخدمة التي تستنزف مالية الجماعة
- اختلال التوازن المالي للعقود المبرمة، واللجوء إلى إبرام عقود ملحقة، تكلف مالية الجماعة والإدارة ميزانية مضافة.
- لجوء متزايد لِفَوْتَرَة الخدمات باعتماد أثمان جزافية
- تراكم متأخرات الأداء على مستوى بعض الجماعات
- نقص في عدد العمال والعاملات المكلفين بخدمة التنظيف
- برمجة خدمة الكنس الميكانيكي دون دراسة مدى قابليتها للتنفيذ
- خلط النفايات المنزلية بمخلفات البناء وبالبلاستيك، بالزجاج، وبالورق...
- عدم توفير حاويات أزبال ونفايات كافية تحافظ على نظافة أمكنة ركنها.
- عدم القيام ببرامج تكوين مستمرة
- عدم التواصل مع المواطنين لإشراكهم في نظافة الأحياء...
- ضعف منظومة تدبير المعلومات وغياب شفافيتها
- ضعف مهول وغض الطرف عن مراقبة وتتبع عقود التدبير المفوض من قبل الجماعات.

5 - هل يخضع التدبير المفوض فعلا للرقابة البعدية؟

التدبير المفوض خاضع، قانونا، إلى رقابة المحاكم الإدارية، طبقا لمادة 8 من القانون المحدث للمحاكم الإدارية المختصة بالبث في اختلالاته، لارتباط عقد التدبير المفوض بالمصلحة العامة والمال العام. كما يخضع لرقابة المجلس الأعلى للحسابات ولمجالسه الجهوية، وذلك طبقا للمادة 25 من القانون 99.62 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

وحسب المادة **17** من القانون 05 .54، الذي ينظم التدبير المفوض، في فقرته الخامسة "يمكن، كذلك، للمُفَوِّض (جماعة محلية أو إدارة)، أن تقوم بتدقيقات أو بمراقبة سير أعمال نشاط وسير أشغال الشركة المفوَّض لها، و يستعين بخبراء أو أعوان لإنجاز هذه المهمة.

وقد عُرِضَتْ بعض اختلالات التدبير المفوض، على القضاء الإداري، للنظر في منازعات بخصوص عدم الالتزام بتنفيذ عقود التدبير المفوض. وتم مثلا تسجيل 12 دعوى قضائية خلال سنوات 2017-2001. وصدرت سبعة أحكام في سياق نزاعات بين جماعات محلية فوضت بعض خدماتها، وبين الشركة المُفَوَّض لها هذه الخدمات.

وذكر تقرير المجلس الأعلى للحسابات، بعض الأحكام ضد جماعات القنيطرة والمهدية وسيدي قاسم والرباط، التي وصل مبلغها الإجمالي إلى 03,39 مليون درهم. في حين ما تزال أربع 4 قضايا أخرى معروضة، آنذاك، أمام القضاء.

وتناهز المطالب المالية للشركات، المفوض لها، 25,39 1 مليون درهم، أي 12 مليار سنتيم ونصف. ورفعت إحدى الجماعات ضد شركة مُفَوَّض لها لم تحترم العقد ودفتر التحملات، وطالبت باسترجاع أموال الجماعة، بالنظر لعدم التزام الشركة ببنود وبرامج التزامات (نفس هامش السابق).

6 - مجالس مدن وجماعات محلية تتهرب من مسئوليتها

لا تتحمل كثير من الجماعات مسئولياتها لمراقبة ولتتبع جديين سير عمل ومنجزات الشركة المفوض لها، ولا تراقب، بصارمة، هل الشركات تفي بالتزاماتها، في تنفيذ سليم لبنود العقود المبرمة، مما يؤدي إلى نقص في جودة الخدمات، والنتيجة استمرار معاناة ومشاكل المواطنين والمواطنات.

ويوضح واقع اختلالات التدبير المفوض، أن أغلب المنتخبين والمنتخبات المحليين يفكرون أكثر في طموحهم السياسي، وفي تنمية مصالحهم المالية، في حين أن مسئوليتهم، كممثلين للسكان، تفرض عليهم توفير خدمات عمومية عالية الجودة، تستجيب لحاجيات وراحة المواطن المواطنة.. ولا يفكر هؤلاء المنتخبون والمنتخبات، في نهاية المطاف، سوى في إعادة انتخابهم لاستمرار تنمية مصالحهم المالية ومشارعهم.

كما أن وزارة الوصاية، وزارة الداخلية، لا تتحمل مسئوليتها في مراقبة الجماعات المحلية بشكل جاد وحاسم. في حين، هناك بعض المسئولين الاداريين، ممثلي السلطات المركزية، يتواطأون مع بعض المسئولين في الجماعات المحلية.

وبعض الأمثلة توضح :

- عدم إنجاز برنامج تجديد الآليات المتعلقة باقتناء ثالث شاحنات صغيرة للنفايات بقيمة 000 972 درهم، في إطار العقد المبرم مع جماعة الخميسات (2011 - 2018).
- جماعة الصخيرات 2011 : عدم االتزام شركة لاليونيز بتوفير شاحنتين للنفايات بمبلغ 293.667.1 درهم.
- جماعة سيدي بو القنادل، فلم يتم إنجاز برنامج تجديد الآليات المتعلق بثالث شاحنات صغيرة للنفايات بقيمة **000**. 260 1 درهم بين سنة 2011 و2018.

شركة التدبير المفوض أمانديس في مجال توزيع الماء والكهرباء والنظافة رفعت مبالغ فواتير استهلاك الماء الصالح للشرب، للرفع من أرباحها. وأمام امتناع المواطنين في المدينتين عن أداء تلك الفواتير، لجأت شركة أمانديس إلى قطع إمداد المنازل بالماء والكهرباء.

في حين نادرا ما تلجأ الجماعات المحلية إلى تطبيق للغرامات، المنصوص عليها في قانون التدبير المفوض وفي عقدة التفويض، رغم عدم وفاء الشركات المتعاقد معها بمجموع التزاماتها. إذ، باستثناء جماعات الرباط وسالا والقنيطرة والخميسات، فإن باقي الجماعات لا تطبق، بشكل فعال، هذه الغرامات، رغم تكرار عدم احترام الشركة لالتزاماتها التعاقدية. وغالبا ما تؤدي هذه الممارسة اختلال في ميزانية الجماعة، ومعاناة المواطنين من نقص كبير في الخدمات العمومية.

وحسب المجلس الأعلى للحسابات، فإن أحكام الغرامات التي يصدرها القضاء ضد شركات التدبير المفوض، غالبا، لا يتم تأديتها للجماعات، بالنظر للمسار الطويل و المعقد، وللمفاوضات الطويلة لتطبيق هذه الغرامات. مما يعيق تحصيلها من طرف الجماعات المُفوِّضَة.

الوطني الفلسطيني في سياق القومي العربي: نقد ذاتي

د. وسام الفقعاوي

مع الانطلاق المتجدد لقطار التسوية السياسية في المنطقة العربية وفق رؤية الولايات المتحدة الأمريكية الذي بدأ في مدريد عام 1991م، وصولاً إلى توقيع اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو" 1993م، والذي أُعتبر بأنه أخطر حلقات مسلسل الاستهداف للقضية الفلسطينية؛ من خلال ضرب ثوابت الإجماع الوطني الفلسطيني، وإدخال منظمة التحرير الفلسطينية إلى سكة التفاوض الأمريكية - الإسرائيلية تحت العباءة العربية، على طريق شطب برنامجها الوطني؛ بهدف إنهائها، وتصفية القضية الفلسطينية، وولوج العدو الصهيوني إلى المنطقة العربية من بوابة "السلام" الأمريكية، في ضوء جملة المتغيرات الفلسطينية والإقليمية والدولية التي تكرّست في نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، حيث أُعتبر -في حينه- أيضا أن طريق المواجهة لمسار التسوية السياسية في ضوء استهدافاتها القريبة والبعيدة؛ يستدعي العمل على جبهتين الأولى: فلسطينية، والثانية: عربية.

في هذا المقال سنركز التناول على ما أطلقت عليه بعض القوى الفلسطينية الرافضة للتسوية بالجبهة العربية؛ انطلاقاً من رؤيتها بأن المواجهة والتصدي للواقع السياسي الناشئ والمعقد؛ يتطلب إعادة الاعتبار النظري والعملي، إلى مفاهيم وشعارات الوحدة العربية، والتقدم الاجتماعي، كمهمة لإحياء واستنهاض حركة الجماهير العربية، بما يحمل ضمناً وصراحةً الاعتراف بتراجع تلك المفاهيم والشعارات في العقل السياسي الفلسطيني عموماً، وعقل القوى التي انطلقت من حواضن قومية خصوصاً.

في ضوء ما سبق؛ علت الدعوة إلى ضرورة بناء الحركة الثورية العربية على أسس جديدة، لمواجهة استحقاقات المرحلة الجديدة التي دخلها الصراع العربي - الصهيوني، واعتبرت أن المهام الراهنة لها على طريق تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي:

- العمل الجدي لنقد واقع أزمة حركة التحرر الوطني العربي، باتجاه نهوضها، وخروجها من واقعها الراهن، وبلورة خطة عمل ملموسة ذات بعد تنظيمي، وسياسي، وكفاحي.

- العمل على تكتيل أوسع القوى الوطنية والتقدمية العربية، وتعزيز جهود التعاون والتنسيق فيما بينها، على طريق إقامة أوسع ائتلاف سياسي ديمقراطي قومي موحد، للحفاظ على الحقوق والثوابت القومية العربية.

- الإمساك بمعادلة الوطني والقومي في كل قطر عربي؛ الأمر الذي يستدعي معالجة جدلية للخصوصيات الوطنية، في إطار إنضاج وبلورة مقدمات ومقومات المشروع القومي بمرتكزاته ومستوياته المتقدمة.

- النضال من أجل تكريس الديمقراطية السياسية، كمدخل مهم للمشاركة الجماهيرية، وربط ذلك بالنضال الاجتماعي والمطلبي في الممارسة السياسية، والتنظيمية، والكفاحية، لحركة التحرر العربية وفصائلها، باعتباره سلاح قوة لتعبئة وتحشيد وتأطير الجماهير وقيادتها.

فبعد مرور ثلاثين عاماً على التسوية السياسية على المستوى الفلسطيني؛ نجد أن العدو الصهيوني ومن خلفه الإدارة الأمريكية استطاعا أن يُدخلا العديد من الأنظمة العربية إلى قطار التسوية والتطبيع الذي جاء أولاً وثانياً وثالثاً على حساب القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية للأمة العربية من جهة، وعلى حساب الشعوب العربية وحقوقها وثرواتها، وسيكون كذلك على حساب حاضرها ومستقبلها من جهة أخرى، مما يعني في المحصلة أن المعالجات لأزمة حركة التحرر العربية، بقيت معالجات نظرية، بحيث ما انفكت تؤكد مجدداً عن عمق أزمتها البنيوية، والذي انعكس بدوره على الممارسة العملية التي لم تستطع أن تؤطر أو تكتل القوى الوطنية والتقدمية العربية في جبهة واحدة، ولم يرقَ مستوى التعاون والتنسيق معها للدرجة التي تسمح لها بمواجهة استحقاقات مرحلة الإجهاز على القضية والحقوق الفلسطينية، وما حملته من تغيّرات نوعية على الصعيدين العربي والفلسطيني، وكذلك "ارتاحت" لبناء علاقة مع النظم الرسمية على حساب الشعوب العربية، مما أسس لحالة من الفكاك بين معادلة أو جدلية الوطني والقومي في الفكر السياسي الفلسطيني؛ ارتبط بشكل رئيسي بحالة التخبط الفكري والسياسي لدى قوى الحركة الوطنية الفلسطينية، خاصة لدى القوى التي كانت تعوّل دائماً على ارتباط القضية الفلسطينية بعمقها القومي، حيث ساد خطاب سياسي عالي الوتيرة في الاستراتيجي، لكنه كان متدني الأداء في المقابل؛ الأمر الذي لم يؤدِ إلى عملية تراكمية في إنضاج الخصوصية التي تجمع القضية الفلسطينية بعمقها القومي، وعليه اتسعت الفجوة بين النظرية والتطبيق على هذا الصعيد، وترتب على ذلك ازدياد المخاطر التي تحدق بالقضية الفلسطينية، ومن بوابتها بالقضايا والحقوق العربية أيضاً.

إن مراجعة متأنية لتاريخ التجربة الفلسطينية الحديثة في علاقتها ببعدها القومي؛ تؤكد أن المسألة انتقلت من الحد الأقصى، حيث طغى العام العربي على الخاص الفلسطيني منذ أوائل الخمسينيات إلى هزيمة حزيران/يونيه 1967م، مما "غَيَّب" الهوية والخصوصية الفلسطينية، رغم وجوب إبرازها في مواجهة المشروع الصهيوني وأهدافه التي سعت لتبديدها وطمسها، إلى الحد الأقصى المُقابل، حيث سادت النزعة "القطرية" الفلسطينية على حساب البعد القومي، واتخذت تعبيرات عدة، على صعيد الخطاب السياسي الرسمي، وكذلك على صعيد الممارسة التي ارتكزت على هذا الخطاب، مما شرعن للقطرية الرسمية أن تتمدد وتطغى في المشهد العربي؛ فمن المعروف أنه في حال تراجعت المظلة القومية، تصبح القطرية والانغلاق ملاذاً حتى لمن ليس لهم قطراً..!

إن تجاوز تلك الإشكالية لا يمكن أن تتم إلا من خلال الربط الجدلي بين الوطني الفلسطيني والقومي العربي، وتشكيل رؤية فلسطينية للقضية الفلسطينية، في إطار رؤية عربية، بحيث يتم تجاوز؛ فصل الأولى عن الثانية، ارتباطاً بطبيعة المشروع الصهيوني - الإمبريالي النقيض للمشروع التحرري والنهضوي العربي، لهذا لا بد من رؤية عامة للمسائل القطرية؛ تقف عليها القوى الوطنية المرتبطة بأهداف شعوبها الطامحة إلى التحرر والانعتاق والعدالة والمساواة والديمقراطية، ووضع برامج عملية، تتناسب مع هذه الرؤية، كي يكون ممكناً تحقيقها على مستوى كل قطر، وهذا غير ممكن دون الرؤية القومية الأعم والأشمل، وهذه مهمة راهنة للقوى والأحزاب الفلسطينية والعربية التي تنطلق من شمولية وجذرية الصراع مع المشروع الصهيوني وقوى الإمبريالية العالمية.

من بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمناسبة يوم الأرض.

إننا في الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين وفي هذه المناسبة الخالدة نؤكّد على التالي:

شكّل يوم الأرض حدثًا نوعيًا تراكميًا في سياق المعركة المستمرة والشاملة التي يخوضها شعبنا ضد المشروع الصهيوني الاستعماري الكولنيالي الاستيطاني العنصري، وأثبتت الجماهير العربيّة في الداخل المحتل في هذا اليوم إصرارها على التمسك بأرضها وعدم التفريط بها، وبوحدة الأرض والهويّة والمصير.

جاءت أحداث يوم الأرض ردًا عمليًا على الاستراتيجيّة الصهيونيّة القائمة على انتهاج حرب التفكيك المستمرة لوحدة الجماهير العربيّة واستقرارها، فخرجت في هذا اليوم لتعلنها انتفاضة عربيّة فلسطينيّة غاضبة ضد المخططات الصهيونيّة التهويديّة، أو محاولات استحضار كل أشكال الضغط والسياسات العنصريّة بما فيها نشر الجريمة المنظمة في الداخل كسلاحٍ لضرب الوجود والاستقرار والوعي الفلسطيني وتبديد الهويّة الوطنيّة. ولذلك فإننا ننظر إلى الحراك الفحماوي الشعبي الغاضب الذي تنتفض فيه الجماهير العربيّة ضد هذه السياسات الصهيونيّة، هو جزء لا يتجزأ من جوهر الصراع مع الفكر السياسي الأيديولوجي الإرهابي الصهيوني القائم أساسًا على تحييد جماهير الداخل المحتل عن امتدادهم الطبيعي، ومحاولة إشغالهم واستنزافهم. وهو ما يستوجب توسيع رقعة الحراك الشعبي إلى انتفاضةٍ شعبيّةٍ عارمة على امتداد الداخل المحتل.

ضرورة مغادرة أيّة أوهام ترى في المشاركة السياسيّة والانتخابيّة والبرلمانيّة في مؤسّسات العدو خطوةً مجديةً ولا مفر منها لانتزاع الحقوق؛ فهذه التبريرات تنسفها الطبيعة الأيديولوجيّة للكيان ونظرتها العنصريّة للجماهير العربيّة كأقليات وكخطرٍ ديمغرافي واستراتيجي على مستقبل الكيان. ولذلك فإنّ الحفاظ على الهوية والدفاع عن الوجود الفلسطيني، يتطلّب النضال الميداني الشعبي الواسع من خارج مؤسّسات العدو، على مبدأ أنّ الحقوق تنتزع ولا تُستجدى.

أثبتت الجماهير العربيّة الفلسطينيّة في الداخل المحتل في كل محطة نضاليّة خاضتها ضد المحتل الصهيوني دفاعًا عن الهوية والوجود، أحقيّتها في أن تكون جزءًا أصيلاً وأساسيًا من أيّة جهود وصيغ وطنيّة لاستعادة الوحدة الوطنيّة، وإعادة ترتيب المؤسّسات الوطنية الفلسطينيّة.

إنّ التحديات الخطيرة التي تعصف بالقضية الفلسطينيّة، تستوجب منّا المضي قدمًا في تهيئة المزيد من المناخات الإيجابيّة لإجراء العمليّة الديمقراطيّة الانتخابيّة لمؤسّساتنا الوطنيّة وفق ما تم الاتفاق عليه وطنيًا. وهو ما يتطلّب الالتزام بالقرارات الوطنيّة بسحب الاعتراف بالكيان ووقف الالتزام باتفاق أوسلو والتزاماته الأمنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة، وعدم الاستجابة لشروط الرباعيّة الدوليّة ومحاولاتها لإعادة استولاد مسار التسوية المسخ والعقيم.

في هذه المناسبة دعوة مفتوحة لإعادة الاعتبار للبعد القومي والعربي للقضية الفلسطينيّة، وضرورة دق جدران الصمت والخذلان الرسمي العربي وبقوّة، وإطلاق العنان من قِبل القوى العربيّة الشعبيّة الحيّة لتكون رأس حربة الدفاع عن فلسطين وثوابتها، والتصدي لكل أشكال التطبيع، ومحاولات حرف الأولويّات العربيّة وإشغالها في صراعاتٍ داخليّة أو إقليميّة.

إنّ تعزيز البعد الدولي للقضية الفلسطينيّة يتطلّب ابتكار آليات نضاليّة جديدة ضاغطة ومجدية، تستوعب كل طاقات ومؤسّسات شعبنا حول العالم ومعها القوى والتجمّعات المُساندة لشعبنا والمُناهضة للاحتلال، وزجّها في معركة الدفاع عن الحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة المشروعة في المحافل الدوليّة، وفي جهود مقاطعة الكيان الصهيوني، ونزع الشرعيّة عنه.

في يوم الأرض، نجدّد العهد على الاستمرار بالمقاومة والمواجهة ورص الصفوف في مواجهة العدو الصهيوني

تحيّة لشهداء يوم الأرض... تحيّة للصامدين على أرض فلسطين، تحيّة لأسرانا البواسل..

المجد لشهداء يوم الأرض وكل الشهداء،
وإننا حتمًا لمنتصرون

(رئيس تحرير مجلة الهدف - فلسطين)

الوضع الاقتصادي والاجتماعي بسوريا
بعد عشر سنوات من حرب امبريالية جائرة

الحسين بوتبغى

بحلول شهر مارس 2021 تكون الحرب في سوريا قد استوفت سنتها العاشرة. فبعد ان قامت الامبريالية الغربية بتدمير العراق و أرجعتها 50 سنة للوراء جراء القصف بالصواريخ وكل أنواع الأسلحة بما فيها المحرمة، وبعد حصار اقتصادي و إذلال للنظام بإجباره بمقايضة "البترول مقابل الغذاء"، و إخضاع

الشعب العراقي لكل أشكال الابتزاز والتعذيب، بدأ نفس الغرب منذ 2011 يعيد السيناريو نفسه مع الدولة و الشعب السوريين•

في مارس 2011 انطلقت الاحتجاجات في درعة بسوريا. كانت بداية الامر على شكل حراك جماهيري سلمي بمطالب شعبية عادلة، دوافعها الأساسية ترجع لتناقضات اقتصادية واجتماعية ترتبت عن السياسات الليبرالية المتبعة من طرف النظام البعثي. لكن سرعان ما قامت قوى بالداخل مدعمة من إمارات البترول بالركوب على هذه الاحتجاجات وتوجيهها وجهة أخرى. "فالثوار" الذين يهدفون الى "إقامة الديمقراطية وحقوق الانسان" بالبلاد تم تسليحهم وتمويلهم من طرف إمارات البترول، أي الدول الأكثر رجعية وانتهاكا لحقوق الإنسان بالمنطقة، مسنودة من طرف الغرب الراغب، بعد تدمير ليبيا والعراق، في اركاع أحد البلدان القلائل بالمنطقة، التي عارضته ورفضت الانصياع له•

صحيح انه، منذ سنة تقريبا، تقلصت حدة المواجهات بسوريا وكفت المعارك بعض الشيء، غير ان أوضاع السوريين بالرغم من كل ذلك هي أوضاع مأساوية، فهم يواجهون أزمة غير مسبوقة نتجت عن عقد من الحروب المدمرة. وقد ازداد الوضع تعقيدا نتيجة للحصار الاقتصادي الجائر الذي فرضته الدول الغربية على البلاد إنضافت إليه آثار الأزمة الصحية الحالية وانعكست عليه، الأزمة المالية الأخيرة بلبنان المجاور. فقيمة الدولار الأمريكي الواحد الآن بسوريا بلغ 4000 ليرة سورية بعد ان كان، قبل عشر سنوات، في حدود 50 ليرة. فالتضخم المالي عرف وثيرة متسارعة ترتب عنه ارتفاع مهول في تكلفة المعيشة، و أصبح ما يناهز 70% من السوريين يعيشون تحت عتبة الفقر، غالبيتهم في حاجة شبه دائمة للدعم الغذائي الذي تقدمه لهم منظمات المجتمع المدني•

ان التحالف "الغير الطبيعي" بين إمارات البترول الرجعية ودول بالحلف الأطلسي، تعد "أكبر الدول الديمقراطية" بالغرب، افضت الى ستة من أقذر الحروب في الفترة الراهنة، كلها نشبت بدول "بمنظمة المؤتمر لإسلامي"، هي سوريا والعراق وأفغانستان والصومال وليبيا واليمن. هذه الحروب لم تستفد منها لا العروبة ولا الإسلام. اما حصيلتها، فهي، وفق تقرير نشرته منظمة الأمم المتحدة دجنبر 2020، فكانت كارثية، بحيث اصبحت 10 دول عربية تعاني اليوم من ازمة إنسانية خطيرة منها العراق وليبيا وفلسطين ولبنان وسوريا وتونس والسودان. وإذا كان العالم العربي منذ 1948 قذ استقبل لاجئين من بلد واحد، هي فلسطين المحتلة، فبعد 73 سنة من ذلك التاريخ، يشهد العالم العربي اليوم، موجات من اللاجئين من جنسيات عربية عدة، منهم، زيادة على الفلسطينيين، عراقيين، سوريين، صوماليين، سودانيين، يمنيين وليبيين وغيرهم•

في نفس الإطار، وضحت دراسة أجريت 2021 أن 64,5 مليون شخص بالعالم العربي يعتمدون في عيشهم على المعونات الدولية، وان عدد اللاجئين السوريين الذين غادروا ديارهم جراء الحرب إلى الدول المجاورة منها العراق و الأردن ولبنان وتركيا يصل إلى قرابة 10 ملايين شخص. وإذا كانت الحرب على سوريا قد خفت بشكل كبير منذ سنة تقريبا، بفضل بسالة الجيش السوري ودعم حلفاء دمشق، فان الشعب السوري لايزال يواجه معضلة أخرى لا تقل خطورة من الحرب. إنها الأزمة الاقتصادية التي ازدادت تعقيدا بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرضته الإمبريالية الغربية على البلاد. وتبقى إمكانيات النظام السوري لمواجهة هذا الوضع جد هزيلة، ذلك لان إستراتيجية الأنظمة الامبريالية، على رأسها أمريكا، تهدف لخنق الاقتصاد السوري. فهي تقوم بنهب خيرات البلاد في الشمال الشرقي الغني بالبترول، تستهدف ناقلات البترول السورية، تصادر كل المعونات الواردة من الخارج وحرمت السوريين من الأرصدة المالية المودعة في الابناك الخارجية. زيادة على كل هذا تلجأ إلى أساليب إجرامية دنيئة تتمثل في تفكيك البنية التحية بتدمير الطرق والقناطر والمآثر التاريخية والمعامل وحرق مستودعات الأثواب والمزارع واشعال الحرائق واقتلاع أشجار الزيتون وقتل المواشي. الهدف من وراء كل ذلك هو تفقير غالبية الشعب ودفعه ليثور على النظام بحجة انه غير قادر على حمايته وتوفير وسائل العيش الضرورية له•

ان المشروع الامبريالي بسوريا يهدف إلى تجويع الشعب وإضعاف الدولة، يرتكز إلى نهب البترول وحرمان النظام السوري من أي إمكانية ستساعده على إعادة اعمار البلد. في نفس الوقت يدعم ما يسمى "قوات سوريا الديمقراطية"، وهي مليشيات لا علاقة لها لا بالديمقراطية و لا بسوريا، تم توطينها بالشمال الشرقي للبلاد الغني بالموارد الطبيعية، خاصة الغاز والبترول. هذا البترول الذي مثل سنة 2008 بالنسبة للاقتصاد السوري ما يعادل 23% من الإيرادات العامة و20% من الصادرات ويساهم بنسبة 22% من الناتج المحلي الإجمالي (PIB). ففي 2008 كانت سوريا تصدر قرابة 15000 برميل من البترول يوميا، وبفقدان هذا المورد الذي سيطرت عليه أمريكا وحلفائها من الأكراد، ترتب عن ذلك عجز مالي يقدر ب 92 مليار دولار. فغالبية احتياطات الدولة السورية من البترول تتواجد بالشمال الشرقي للبلاد حيث تقوم الشركة الامريكية Delta Crescent Energy باستغلاله وتبرر أمريكا تواجدها بالمنطقة بمحاربة "داعش"، رغم أنها هي من خلقته ودربته و تموله. ولا تكتفي بنهب البترول فقط بل تقوم أيضا بإحراق المحاصيل الزراعية وقطع التيار الكهربائي والماء على السوريين•

زيادة على هذه الأساليب الاجرامية التي دأبت عليها الامبريالية الغربية في كل البلدان التي دمرتها، كالعراق وليبيا واليمن، فقد لجئت، الى سن قانون "قيصر" (Loi césar) تم بموجبها تجميد أرصدة مالية سورية و حرمان 111 شركة و411 شخصية سورية من التصرف في أموالهم في الابناك الخارجية. هذا القانون يرمي في نفس الوقت لمنع، تحت طائل العقوبات، أي شراكة خارجية مع دمشق، وذلك بهدف تشديد الحصار الاقتصادي على النظام والشعب السوريين، فيتم استهداف أي شكل من الدعم يقدم لدمشق كما هو حال السفينة الإيرانية التي تم قصفها بمياه البحر الأبيض المتوسط شهر مارس المنصرم وهي في طريقها لسوريا. هذا الوضع الإنساني الكارثي الذي تعيش عليه الدولة والشعب في سوريا ازداد تعقيدا سنة 2020 حيث اندلعت الازمة الصحية بسبب كورونا و الأزمة الاقتصادية بلبنان المجاور، وهي عوامل كانت وراء الانهيار السريع لليرة السورية، عرفت البلاد على إثره تضخما غير مسبوق ارتفعت معه، حسب برنامج التغذية العالمي، أسعار المواد الغذائية الأساسية بشكل مهول وفقد 66% من السوريين أمنهم الغذائي•

بهذا الشكل يكون"الربيع العربي"، الذي كثيرا ما تغنت به وسائل الدعاية الغربية، قد تحول في سوريا الى فصل خريف قاس لا يطاق، دام لعشر سنوات، تم خلاله تخريب المؤسسات العمومية من مدارس ومستشفيات وتدمير البنية التحتية من طرق وقناطر ومعامل وكذا المآثر التاريخية كما أدى الى وفاة ما لا يقل عن 000 400 شخص و إرغام الملايين من السوريين على مغادرة بلدهم الى البلدان المجاورة او الى البلدان الغربية، واقتلاع 8 ملايين آخرين من مواطنهم الأصلية واللجوء لمناطق من البلاد أكثر أمنا. انها عشر سنوات من الحرب والدمار خلفت مآس ومآتم وتجويع وفقر بدريعة "إقامة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان"•

الامبريالية الامريكية لم تعد تخفي أهدافها في سوريا، فهي تعلن بشكل صريح أنها لن تقبل بسوريا موحدة، مهما كانت تنازلات نظام بشار الأسد، كما لن تقبل في نفس الوقت بوحدة العراق. فهي تعمل على اقتطاع منطقة الجزيرة بالشمال الشرقي وجعلتها تحت سيطرة صنيعتها "الاتحاد الديمقراطي لشمال سورية" وبذلك حرمت الشعب السوري من موارده الطبيعية و الفلاحية الأساسية المتمثلة في البترول والغاز وقمح "الحسكة ". كما تسعى لخلق "دولة إسلامية" بمنطقة "ادلب" وجعلها تحت الوصاية التركية، لتبقي على دولة منزوعة السلاح بالجنوب حتى تضمن امن الكيان الصهيوني•

الغرب الامبريالي وعلى رأسه أمريكا لجأ للسلاح قصد تركيع سوريا ولما عجز نظرا لما أبان عنه الجيش و الشعب السوري من صمود أسطوري، لجأ هذا الغرب الآن سلاح الحصار و التجويع•

معاناة طلبة الهوامش في ظل جائحة كورونا

كريمة اتبير

تعد الجامعة ومؤسساتها العلمية والتربوية من العناصر الأساسية في بناء المجتمع وتوجيهه نحو التطور والرقي والحاقه بعجلة التغير التي تسير بشكل سريع في العالم. كما أن هذه المؤسسات تعتبر الملاذ الوحيد لأبناء الطبقات الفقيرة مباشرة بعد حصولهم على شهادة الباكلوريا لا يوجد أمامهم سوى أبواب هذه المؤسسات لإتمام دراستهم العليا والحصول على شهادة يتيمة تعتبر طوق نجاة من الفقر لهم ولأسرهم.

عند حصول طلبة البوادي أو طلبة الهامش والمدن الصغير البعيدة عن الجامعة حيث أن هذه الأخيرة تتواجد أغلبها بالمدن الكبرى والبعيدة بمسافات كبيرة عن البوادي عند حصولهم على شهادة الباك والانتهاء المرحلة الثانوية واستعدادهم للالتحاق بالجامعة لإتمام دراستهم في التخصص المختار إما من طرفهم أو من طرف عائلاتهم أو من طرف الظروف أول عائق يقف أمامهم ربما قبل اختيار التخصص هو (السكن) أين سيقضي هذا الطالب أو الطالبة الثلاث السنوات من المرحلة الجامعية باعتبارهم غرباء عن المدينة .يسعى كل طالب في البداية للحصول على غرفة في الحي الجامعي هذا الأخير الذي أعد أساسا لإيواء الطلبة القادمين من المناطق والبلدات البعيدة عن الحرم الجامعي غير أن الاستفادة منه يخضع للزبونية والمحسوبية – حتى أنه في بعض الأحيان تجد طلبة داخل الحي الجامعي عائلاتهم توجد بنفس المدينة التي تتواجد فيها الجامعة-. ولا يبقى أمام من لم يتمكن من الحصول على الحي الجامعي سوى البحث عن سكن في أحد الأحياء القريبة من الحرم الجامعي وما يرافق هذه العملية من مشاكل نظرا لغلاء ثمن الكراء وتواجد دور السكن المنخفضة ثمن شيئا ما في أحياء شعبية المليئة والمعروفة بانتشار الجريمة ...

فأغلب هؤلاء الطلبة من أوساط اجتماعية فقيرة وأسرهم بالكاد تتقاتل مع الظروف من أجل ضمان حاجياتها الأساسية ,فكيف لها أن تعيل طالب بمتطلبات كثيرة: كتب, محاضرات, لباس, أكل, كراء...

أما المنحة لا تكفي لشيء لذلك يطلق عليها الطلبة إسم (محنة).

معاناة طلبة البوادي والبلدات الصغيرة البعيدة عن مركز تواجد الجامعات كثيرة جدا,لكن في ظل جائحة كرونا التي عرفها العالم هذه السنة أدى الى زيادة هذه المعاناة حيث بعد قرار استمرار اغلاق الأحياء الجامعية في ظل الاجراءات الاحترازية التي قررتها الدولة للحد من انتشار الفيروس كما تقول,أدى إلى تفاقم هذه المعاناة خاصة بعد أن فرضة المؤسسات الجامعية على طلبتها اجتياز امتحانات الدورة الخريفية هده السنة حضوريا داخل الجامعات. حيث أنه في السنة الماضية مثلا وفي أوج الجائحة تم أحداث مراكز للقرب لاجتياز الامتحانات بنسبة لجامعة محمد الأول بوجدة أحدثة مراكز للقرب لطلابها كسائر الجامعات بالمغرب,فالكلبة المنحدرون من بني تجيت وتالسينت وبوعنان تم احداث مركز بثانوية ابن البناء المراكشي ببلدة بني تجيت.غير أنه وخلال هذه السنة رفضت الجامعة احداث مركز القرب لاجتياز امتحانات الدورة الأولى وألزمت الطلبة بالتنقل من بلداتهم الى وجدة لاجتياز الاختبارات دون مراعات لظروفهم ودون تقديم أي حلول لتمر الامتحانات في ظروف جيدة وفي ظل مبدأ تكافؤ الفرص بين عموم الطلبة مع العلم أن الحي الجامعي والمطعم الجامعي مغلقين إضافة الى المحلات التجارية والمطاعم مغلقة كذلك, فعليهم البحث عن السكن لقضاء أيام الامتحانات.هذه الإجراءات اللامسؤولة من القائمين على الشأن الجامعي دفعت طلبة بني تجيت الى خوض عدة أشكال نضالية أمام قيادة ودائرة بني تجيت من أجل احداث مركز الامتحانات بالبلدة غير أن سياسة الاذان الصماء التي تنهجها الأجهزة المخزنية في كل القضايا قرر الطلبة القيام بمسيرة مشيا على الأقدام نحو وجدة ومطالبتهم جامعة محمد الأول بتوفير السكن بفتح الحي والمطعم الجامعيينأمام الطلبة الغير القاطنين لتمر امتحاناتهم في أحسن الظروف ومطالبتهم كذلك لدائرة وجماعة بني تجيت بتوفير وسائل النقل الى وجدة لفائدة الطلبة خصوصا ان تذكرة الحافلات في ظل هذه الجائحة تضاعفة بشكل كبير.

> فأغلب هؤلاء الطلبة من أوساط اجتماعية فقيرة وأسرهم بالكاد تتقاتل مع الظروف من أجل ضمان حاجياتها الأساسية ,فكيف لها أن تعيل طالب بمتطلبات كثيرة: كتب, محاضرات, لباس, أكل, كراء

وبعد وعود بحلول ترقيعية لثني الطلبة الذين قاموا بالمسيرة عن استكمال طريقهم تدخل أحد المتطوعين من البلدة لكراء سكنين بمدينة وجدة لحل الأزمة سكن خاص بطلبة واخر خاص بالطالبات,لكن هذا الحل فقط للمشاركين في المسيرة فقط فما مصير مئات الطلبة الجدد من البلدة الغير متواجدين في الاشكال النضالية والظين سيجتازون الامتحانات الجامعية لأول مرة خصوصا أن نسبة الناجدين في اختبارات الباكلوريا هذه السنة فاقة المئة بالمئة بثانوية ابن البناء المراكشي ببني تجيت بالنسبة لتلاميذ الرسميين بالإضافة الى المترشحين الأحرار الذين كانت نسية النجاح مرتفعة جدا.فحسب بعض الطلبة تم تسجيل ارتفاع مهول في سومة الكراء والتي تجاوزة المعقول بالمقارنة مع السنوات الماضية فالكل يحاول الاستفادة من هذه الجائحة بشكل الذي يراه مناسبا له لما لا والدولة نفسها استفادة من هذه الجائحة بشكل الذي يناسبها.

حجة أصحاب المنازل في رفعهم لسعر الكراء هو أن الطلبة سيقضون فترة الامتحانات فقط وبعدها تبقى المنازل فارغة ,هناك بعض الطلبة لجؤو الة كراء شقق بأعداد كثيرة تتكون من 5 إلى 12 فرد في بعض الأحيان في شقة لا تتعدى غرفتين مما يزيد من عمق أزمتهم في سياق جائحة كرونا التي تستلزم التباعد الاجتماعي والذي أغلقة الأحياء الجامعية في وجه الطلبة على اثره.

أما ملاك الشقق والمنازل فيفرضون على الطلبة تسديد ثمن الكراء لمدة شهر رغم أن طالب أو الطالبة سيستعملها لمدة لا تقل عن أسبوع .بسبب هذه الأوضاع والفقر الذي تعاني منه معظم الأسر بهذه المناطق المهمشة وبسبب استمرار اغلاق الاحياء الجامعية برغم من أن نظيراتها الاحياء الجامعية الخاصة مفتوحة في وجه طلبتها وكأن هذه الجائحة جاءت لزيادة من متاعب الفقراء وزيادة ارصدت البنوك لذى الأغنياء,في ظل هذا الوضع هناك من الطلبة من لم يسعه اجتياز اختبارات الدورة الخريفية هذه السنة وان بقي الوضع على ما هو عليه في الدورة الأولى لن يتمكنوا من اجتياز اختبارات الدورة الثانية وبتالي ضياع سنة جامعية بأكملها واضافة سنة لطالب أو الطالبة في الجامعة بمصاريفها من جيوب الإباء.

هذه بعض معاناة فئة الطلبة في ظل جائحة كرونا لكن في طياتها توجد معاناة العديد من الفئات ذوي الدخل المحدود من عمال وفلاحين ومنعدمي الدخل والذين يشتغلون بالأجر اليومين والدين فقدوا عمالهم بسبب الجائحة فالطلبة جزء من هذه المنظومة وتنتمي الى هذه العائلات وهي من ستتكفل بمصاريف أبنائهم (الطلبة) وتسديد فواتير الكراء وغيرها في المدن مع استمرار الاغلاق الذي ينهجه القائمين على هذا القطاع.

بغض النظر عن جائحة كورونا مشاكل الطلبة ومعاناتهم كثير حتى في السنوات التي لم تكن بها كرونا فالطالب الجامعي تبدأ مشاكله من اللحظة التي يستلم بين أيديه شهادة تتبث أنه اجتاز امتحانات الباكلوريا بنجاح وطبعا لا تنتهي باستلامه شهادة تتيث حصوله على الاجازة بل بعدها سيجد نفسه مطالب بخوض معارك للحصول على وظيفة كان يحسب أن الحصول عليها سهل بعد أن ينهي دراسته وتلك دوامة أخرى.الجدير بالذكر رغم كل هاته المعيقات التي وقفنا عليها- تفوق هؤلاء الطلبة القادمين من البوادي دراسيا وحصولهم على أعلى المعدلات، كما يلاحظ انشغال هذه الفئة بهموم المجتمع، وهذا يبدو من خلال الحديث معهم وهذا ما يغيب عن طلبة المدن الجامعية القاطنين.

« الشباب ثروة وثورة » والواقع المغربي

سعيد آحماد

ترك المفكر اللبناني ميخائيل نعيمة مقولة مأثورة عبارة عن حكمة وعبرة لمن يعتبر حيث قال : "الشباب ثروة وثورة" . وليس ذلك من باب التلاعب المجاني بالكلمات بقدر ما هو استنتاج عميق للمكانة التي يتبوأها الشباب في مسألة تطور الأمم . إن الشابات والشبان طاقة هائلة للتعبير، طاقة إنسانية تتميز بالحماسة والحساسية، بالجرأة والاستقلالية، فئة عمرية مليئة بالدينامية والحيوية المتسمة بالاندفاع والانطلاق والتحرر والتضحية ولكن مليئة أيضا بمشاعر القلق والغضب في حالة الحرمان والإقصاء والتهميش.

الشباب من منطلق كونه ثروة يعني أنه عنوان للفتوة والقوة والإبداع . فالعمال الشباب بسواعدهم والمتعلمين الشباب بجهدهم الذهني هم الذين ينتجون كل ما يحتاجه المجتمع من الوسائل المادية والفكرية والعلمية الضامنة للتقدم والرقي. ومن ثمة فالأمم التي يغلب على سكانها طابع الفتوة هي ذات آفاق مفعمة بالأمل، بالبناء، بالابتكار، بالإبداع والاختراع ولكن بشرط أن تحضى هذه الفئة العمرية بكل الاهتمام والرعاية بدءا من تمكينها من فرص ولوج التربية والتكوين ، الشغل والترفيه إلى إشراكها في مختلف برامج الحياة العامة المتعلقة بكافة الحقوق المدنية و السياسية. وفي هذه الحالة سيشكل الشباب بالتأكيد ثروة بشرية وطاقة هائلة قادرة على إنجاز ثورة في جميع ميادين الإنتاج.

وبناء عليه، فإلى أي حد يشكل الشباب المغربي ثروة بشرية، وإلى أي مدى يعول على هذا الشباب في صنع فرص الثورة أو بالأحرى الثورات في دواليب الإنتاج الاقتصادي، الفكري،العلمي والسياسي ... ببلادنا، الثورة الكفيلة بتحقيق تنمية شاملة حقيقية يضطلع بها شعبنا بنفسه ولأجله ، باختيارات سياسية ، اقتصادية اجتماعية وفكرية وطنية مستقلة عن أية تبعية أو هيمنة ؟

يشكل الشباب في الهرم السكاني المغربي الأغلبية المطلقة بحيث تمثل الفئة العمرية بين 15و34 سنة لوحدها نسبة 34 % حسب إحصاء 2017 أي ما يمثل 11،7 مليون نسمة (أما إذا اعتمدنا تصنيف بعض الهيئات الدولية التي تمدد فئة الشباب إلى عمر 49 سنة وأكثر فسنجد العدد أضخم من ذلك بكثير) . إذن فالمغرب يزخر برأسمال بشري شبابي مهم ، أي على ثروة ديموغرافية هائلة هي بمثابة مخزون استراتيجي قوي . إنه المستقبل الواعد في حال ما إذا تم استثماره بالشكل الأمثل وتم إيلاءه الرعاية والتكوين اللازمين لتفجير طاقاته الخلاقة.

بالرجوع إلى الوضع الراهن للشباب المغربي، نجد أن هناك شرائح واسعة تعاني من مشاكل مأساوية مرتبطة بالمعيش اليومي بدءا من ضعف إلى انعدام فرص التطبيب، التمدرس أو متابعة الدراسة الجامعية ، التكوين المناسب، الشغل، السكن اللائق، الإقصاء الممنهج من الفعل السياسي والجمعوي الجاد والفعال، غياب شبه تام لفرص الترفيه ... وإذا اعتمدنا الأرقام الرسمية نفسها نجد أن ما يزيد على 270 ألف من فئة الشباب يغادرون المدرسة سنويا ضمن الفئة العمرية 15.34 سنة لوحدها، ونسبة البطالة تصل فيها إلى 20 %. وفي الفئة العمرية 15.24 عاما هناك 4 ملايين شاب بلا تعليم ولا شغل (2017)

وذلك من أصل 11 مليون مغربي في الشوارع محرومين منهما . وحسب المندوبية السامية للتخطيط فإن سنة 2017 سجلت زيادة 4،2 % في حجم البطالة عكس التشغيل الذي لم يزدد سوى بنسبة 0،8 %. وحسب وزارة الشباب والرياضة فإن 75 % من الشباب المغربي محرومون من أية تغطية صحية كما أن 82 % منهم لا يمارسون أي نشاط ثقافي أو ترفيهي أو رياضي . وفيما يتعلق بالعمل السياسي والمدني فالأرقام صادمة كون نسبة مشاركة الشباب في المؤسسات السياسية الرسمية لا تتجاوز 1% ، وفي العمل الجمعوي لا تتعدى 15 %. وتفيد تقارير بعض مؤسسات البحث التابعة للاتحاد الأوربي أن 20 % من الشباب المغربي يرغب في الهجرة نتيجة شعورهم بالإحباط كما أن تقارير واستطلاعات محلية مختلفة تؤكد بدورها ذلك بحيث تفيد بأن 66 % من الشباب أقل من 35 سنة يرغبون في مغادرة المغرب من أجل تحسين عملهم، و56 % لضمان جودة عيش وبيئة عمل أفضل. وما يؤكد صحة كل هذه الأرقام

هول وفظاعة فواجع قوارب الموت.

وتشكل أرقام تعاطي الشباب المغربي للمخدرات قمة مظاهر المأساة حيث تكشف الجهات المختصة بشكل دوري عن أرقام جد مقلقة حيث بينت أن حوالي 600 ألف مغربي يدمنون عليها، من بينهم 16 ألف على المخدرات القوية من هيروين وكوكايين (مديرية الأوبئة ومحاربة الأمراض المعدية مارس 2017) . وما يثير الانتباه ما توصل إليه فريق بحث تابع لكلية الطب والصيدلة بالبيضاء من كون أغلب تلك المخدرات هي من مضادات الاكتئاب والمسكنات والمنومات.

إن من يمعن النظر في ما يتخبط فيه الشباب المغربي اليوم من مشاكل معيشية متشعبة مقرونة بظواهر اجتماعية سلبية مدمرة سيخرج بقناعة أن استراتيجيات التنمية البشرية ببلادنا لا ترى في الشباب المغربي كونه ثروة بل ولا تريد حتى التفكير في قدرته على المشاركة في خلق أية ثورة بالمفهوم السالف الذكر. إن منطق الاستحواذ على مختلف الثروات الوطنية واحتكار التدبير لجميع مناحي الحياة والانفراد بتقرير مصير شعب بأكمله قد قوى سياسة الإقصاء والتهميش ونهج القبضة الحديدية في استخفاف وتجاهل شبه تامين لطاقات ونضج ووعي فئات عريضة من الشعب المغربي . وهذا الإقصاء والحرمان المقرون بالقمع يمس بالخصوص ملايين الشباب المنحدرين من الأوساط الشعبية والفقيرة في ترسيخ واضح للهيمنة ولسياسة التمييز الطبقي.

> بالرجوع إلى الوضع الراهن للشباب المغربي، نجد أن هناك شرائح واسعة تعاني من مشاكل مأساوية مرتبطة بالمعيش اليومي بدءا من ضعف إلى انعدام فرص التطبيب، التمدرس أو متابعة الدراسة الجامعية ، التكوين المناسب، الشغل، السكن اللائق، الإقصاء الممنهج من الفعل السياسي والجمعوي الجاد والفعال

وبناء على كل ماسبق، فإن السياسة المبنية في بلدنا على الحرمان، الإقصاء والتجاهل تجاه الشباب / الثروة هي الصورة طبق الأصل للسياسة المتبعة مع باقي الثروات والخيرات من إهمال ، استنزاف ، تبذير وإسراف . ولكن ما لا يفهمه المتحكمون في زمام الأمور وما لم يتعلموه من تاريخ الأمم هو أن هذه الثروة التي لا يراد لها أن تشكل مصدر ثورة في الإنتاج والإبداع والابتكار والبناء ، ستتحول حتما إلى طاقة جبارة من شأن انفجارها أن يكسر القيود ويقوي حركية النضال من أجل فرض الحقوق المشروعة وتغيير الوضعية البئيسة لسائر الطبقات المحرومة بوضعية ينعم فيها الجميع بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. إن الاستمرار في تجاهل مطالب الشباب وتشديد الضغط على الأصوات الحرة منهم ومحاربتهم تماشيا مع تعليمات ومصالح الدوائر الإمبريالية وخدامها، لمن شأنه أن يؤزم الأوضاع أكثر فأكثر . والواقع أن لا أحد يمكنه أن ينكر بوادر التحول الذي بدأت تعرفه الساحة الاجتماعية حاليا من تزايد الوعي بضرورة النضال لدى جميع الفئات المقهورة وبكافة المناطق تحت قيادة الشباب المتنور وبالضبط منذ ظهور حركة 20 فبراير سنة 2011 التي تعد إلى اليوم المرجع الأساسي والأكثر تقدمية من حيث المطالب والتي لازالت كل الحراكات والوقفات والاعتصامات تنهل من قوة تنظيمها وتجدر شعاراتها وأدوات عملها الذاتية المستقلة.

فإلى متى سيستمر الاستهتار بطاقات الشباب وقدرتهم على التغيير خاصة وأنهم سائرون في التشبع أكثر فأكثر بالقيم الإنسانية السامية المتضمنة في المواثيق الدولية سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية؟

يوميات عامل منجمي

لعريف عادل

التحول

1

جميل ما وقع لي في مستهل هذا الصباح، شعور رائع نزل وحط على أسوار قلبي، حط كعصفور أنيق، ذو صوت عذب يغري بلحنه أفضل وأسمى الحواس، ما أشعر به ليس سعادة وليس حزناً، فما أحسسته أسمى من أن يوصف في كلمة او كلمتين، لا يقدر أي شعور أن يحتويه، لنقل أنني سعيد لدرجة حزينة، او حزين بمقدار يكاد حزني يوازي سعادتي.

أتعرف أيها المنجمي ما يحس به قلب الإنسان عندما يقف أمام المرآة، حين يجد نفسه فجأة ودون سبب مقنع أمام إنعكاس وصورته، فهو لا يبحث عن شيء محدد، لا يعرف كيف ولماذا، هو واقف أمام نفسه، يتأمل شخصاً يقابله،

فهو لا يبحث عن أثر خلفته السنوات، ولا عن مكامن الجمال في صورته، هو فقط يقف أمام المرآة لأنه لم يجد حلا اخر لمعضلته، لا يقدر أن يفسر شعوره، يبدو الأمر كمن ينتظر الإعدام شنقا، وهو يترقب الدقائق المعدودة، وينتظر أن يلفوا حول عنقه حبل المشنقة، فيزيحوا عن قدميه الكرسي، يفقد التوازن ويغادر الحياة، أتعلم ما يفكر فيه خلال تلك اللحظات التي ينتظر فيها أن يعدم، أظن أنه يسترجع فيها ملخص حياته، منذ أن بدأ يستوعب وجوده حتى تلك اللحظة التي تفصله عن الموت، صحيح أنني لم اعش تلك اللحظة ولا ذلك الموقف لكنني متأكد أن هذا ما سأقوم به إن حكموا علي بالإعدام شنقاً، سأفكر في موجز لا يتعدى دقيقة لحياتي، وساتذكر كل الأشياء التي قمت بها بقناعة؛ يبدو أن الحياة لا تستحق الكثير من الجهد، المشاعر والأحاسيس، وكيف لها أن ترقى لتلك القمة التي تحضى بها، خصوصاً عندما نفكر ملياً، ونشعر أنه يمكننا أن نلخص كل ما قمنا به من أجل العيش في دقيقة واحدة، وأن مطلبنا الوحيد في الحياة هو البقاء والخلود، ويمكننا أيضاً أن نقوم بأشياء تمنعنا من العيش، والإحساس بالخلود، فكل واحد منا في لحظة ما يمكنه أن يختار الإنتحار سواء شنقا أو بشرب سم أو القفز من أعلى قمة جبل، وأعترف أن إختيار الإنتحار شنقاً هي أفضل وسيلة، فهي تحتاج إلى إستعداد والقيام بكل ما يلزم، وسيلة تستحق لأنها تُشعرك بأنك تقوم بشيء مفيد، وتعمل بجد لإنجاز مهمتك الأخيرة والنهائية، الواجب الذي ينتهي بدون تقييم.

عندما نُوضع مكان شخص حكم عليه بالإعدام، وهذه الوضعية لا يرضى بها إلا من يفكر، ومن يخشى أفكاره الطغاة، صحيح أننا لسنا سعداء بما لسعادة من معاني مختلفة ومتنوعة، وكذلك لا يمكننا أن نتنازل عن حياتنا بمجرد أن نفكر ونضع أنفسنا في موضع من حكم عليه بالإعدام.

إن ما شعرت به هو شعور الإنسان الحي باخيه الذي يقترب وبشكل رسمي من الموت، يبدو أنك استوعبت الآن ما أحس به أيها المنجمي، فعندما نرى شخصاً قاب قوسين او أدنى من الموت حينها نشعر بأسمى واقدس وأسعد إحساس، ف بمجرد رؤية الموت يعتصر قلبنا إحساس الحياة وقيمتها، نشد على اياد الأحياء، قد نقبلها كما نفعل عندما نلتقي شخص نحترمه، أو إنسان نحس تجاهه إحساس الحي تجاه القريب من الموت.

2

إن ما وقع لي اليوم وما أحسسته هو ما شعر به سامسا غريغور عندما استيقظ ووجد أنه تحول الى حشرة عملاقة، شعوره يشبه شعوري الآن لكن عكس ما وقع لسامسا، فأنا شعرت أنني تحولت من حشرة عملاقة الى إنسان، والتحول الذي حدث لي ليس تحول المظهر بل الجوهر، تغير داخلي، والا فإن ما وقع سيثير انتباه الجميع، مثلما حدث لغريغور سامسا، وإنه فعلا شيء جميل أن يستقيظ الإنسان ويجد شعوره قد تحول من شعور الحشرة إلى احساس الإنسان، أن تخترق قلبه نسمات الربيع، وهمسات العشاق في ليالي الصيف الطويلة، وما أجمل ما يحس به الإنسان، وما يفكر فيه أيضاً أمر راق، ولتعلم أيها المنجمي أن فكرة التحول من الحشرة الى الإنسان يشبه تحويل الحجر إلى معدن ثمين.

ليس سامسا سوى مثال للتحول، ولم تكن هناك قوة قاهرة جعلته يتحول أو لنقل مسخ، وكل ما وقع لتلك الشخصية الرئيسية في رواية التحول لفرانز كافكا كان طبيعي جداً، وعادي، حتى أنه يمكن لك أن تجزم أنك قد تصاب بما أصابه، وحالي أنا المنجمي لم تكن مثل حال غريغوز سامسا.

والآن فأنا كذلك تحولت من إنسان الى حشرة، الا أن التحول داخلي، والسبب خارجي، ومما لا شك فيه فإننا عندما نحس أننا أناس ونفكر على هذا النحو، ونريد أن نعيش على هذا المنوال، لابد أن يتحول شيء في داخلك، ولكن بمجرد أن نخطو الى الخارج ونعبر عتبة الباب، نجد أننا خرجنا من أجسادنا ودخلنا في جسد خنفساء، بدن حشرة غير مرغوب في رؤيتها، فبمجرد لقاءها تشمئز النفس، وتتفاعل الأطراف تلقائيا، فيبدأ الركل واللطم، وقد يصل رد الفعل إلى استعمال العصي والغاز وحتى الرصاص.

لم يكن غريغور سامسا مجرد إنسان تحول الى حشرة عملاقة، بل كان عائل أسرة، إنسان متفان في عمله، منضبط، ولكن ما حدث له جعل أقرب الناس إليه يتمنون التخلص منه، وهذا ما يحدث للإنسان عندما تحول مظهره سواء الخارجي او الداخلي في العيون او النفوس الى حشرة، المحزن والمثير للاشمئزاز فعلا هو عندما يتحول الإنسان الى حشرة عمداً وبإصرار، أو حين يُنظر الى الإنسان نظرة دنيوية، ويتلقى بسبب وجوده، وأفكاره معاملة سيئة جداً، ما يتلقاه الصرصور عندما يصادفه الإنسان، اعذرني أيها المنجمي، لا أريد أن تفهم من ما تقرأ سوى ما أكتب، لا تبتعد كثيراً في وصف أبسط الأفكار، فما كنت يوما أحسب نفسي أكثر مما أكتب، وما ابتعدت عن ما يجول في خاطري وما أرى صوب عيني.

الثقافة و التغيير

تأثير الفلسفة على الادب ألمانيا نموذجا

حسن أيت اعمر

تمت صياغة مفهوم الواقعية الشعرية على يد "أوتو لودفيج" في خمسينيات القرن الماضي، ويقصد بها التعبير بالخيال المبدع عن عالم تسود فيه علاقات أوضح مما هي عليه في العالم الحقيقي، فالعالم المعبر عنه يجب ألا يعكس حقيقة قبيحة، بل لابد أن يمسك بالجوهر الداخلي للمادة.

فغالبية النقاد خلصوا الى مدى تأثير الفلاسفة من أمثال شوبنهاور وفيورباخ في أعمال الادباء الواقعيين، ففلسفة شوبنهاور تنادي برفض العالم، وهو ما يتعارض مع التفاؤل المصاحب للإيمان بالتقدم ، ما نجده متجسدا في أعمال كل من رابه وبوش. أما نقد فيورباخ للدين فقد وجه الاهتمام

إلى الإنسان وصور له أنه حرره من ضرورة وجود إله حتى يشعر بالأمان، ما نجد امتداداته في أعمال كل من كيللر وهيبل، فتزايد التساؤل عن معنى هذا العالم ومعنى الحياة الانسانية والفرص المتاحة أمام الفرد في هذا العالم.

ويعكس نيتشه في كتابه "تأملات في غير أوانها" الازمة الفكرية وانهيار الحضارة، كما يظهر نقده المتشائم للعالم في كتابه "هكذا تحدث زرادشت. كتاب للجميع ولا لأحد"، حيث خلخل نسق القيم السائد ودعا إلى إعادة النظر فيه، وأشار إلى أن الإنسان "الخارق" فقط هو الانسان الأعلى منا جميعا، هو الذي بإمكانه تغيير العالم وإتاحة فرصة التطور أمام البشرية جمعاء، ويستدرك بقوله : "إلا أن هذا الانسان لم يخلق بعد". وفي كتابه الاخر "مولد التراجيديا من روح الموسيقى" يؤكد نيتشه أن تطور الفن مرتبط بظهور النزعتين الأبوللينية (نسبة إلى أبوللو إله الحكمة والشعرالإغريقي) والديونيسية (نسبة إلى إله الخصوبة والخمر الإغريقي)، فالعالم المليء بالخلجات الديونيسية ذات القوى الغيبية هو عالم هادر صاخب، حيث الذات تتصاعد لتختفي في نسيان الذات، وهذا ما يعتبره نيتشه الشرط الأساسي للوجود، حيث يستثار الإنسان لتطوير وتصعيد قدراته الرمزية، ففي العلاقة المتوترة بالابوللينية وفي هذا العالم المبني على الظاهر والاعتدال والمحاط بالفن تتحول الطاقة الديونيسية المدمرة إلى مجالات خلاقة.

بعد تجربة غنية بالجديدة، عاد الرفيق بوسماحة بهلول (العامل الفوسفاطي) إلى وجدة حاملا كعادته مشعل المقاومة والتضامن مع مختلف ضحايا الرأسمال والاستبداد السياسي، من ضمنها نساء ورجال النظافة.

وقد قررت جريدة النهج الديمقراطي استضافة الرفيق بوسماحة في عددها 404. وبمناسبة استضافة الرفيق بوسماحة في هذا العدد، نقدم جزء من شهادة الرفيق عبد السلام عسال حول مسار العامل بوسمحة، على أن يتم نشرها كاملة مستقبلا نظرا لأهميتها.

" ...الرفيق بهلول بوسماحة بمدينة الجديدة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، تعارفنا بداية في صفوف ك دش، حيث كان هو مناضلا في النقابة الوطنية للفوسفاط، وكنت أنا مناضلا في النقابة الوطنية للتعليم، ثم توطدت علاقتنا الرفاقية أكثر من داخل فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالجديدة منذ تأسيسه سنة 1991، وتعززت علاقتنا بشكل أكثر حميمية بالتحاقه بصفوف النهج الديمقراطي بالجديدة.

الرفيق بوسماحة بهلول، عامل مخلص للطبقة العاملة، وحامل لهمومها، ظل يناضل وسطها ومعها من موقعه في النقابة الوطنية لعمال الفوسفاط إلى أن أحيل على المعاش، وظل، ومازال، يناضل من أجل حقوقها ومكتسباتها من موقعه في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وظل، ومازال، حاملا لفكرها وطموحاتها من موقعه في صفوف النهج الديمقراطي...

يتميز الرفيق بهلول بوسماحة بخصال نادرة قلما تجتمع كلها في مناضل واحد، فهو مناضل صموت، يستمع إلى محاوره بعمق وتأن واستساغة، لا يتكلم كثيرا بقدر ما ينصت كثيرا، ولا يتسرع في إصدار الأحكام والمواقف، ولا ينفعل بسرعة، ولا تحكم تصرفاته ومسلكياته ردود الأفعال المتشنجة أوالانتقامية أوالمتهورة، يناقش بهدوء واتزان، يحلل بترو وعمق، يعبر عن رأيه دون تعصب، يحترم الآراء والمواقف المختلفة...."

1 في أي ظروف ظهرت سياسة "التسيير المفوض"؟

- ظهرت سياسة التسيير المفوض في بداية ثمانينيات القرن العشرين ، نتيجة انسحاب الدولة من تدبير الخدمات العمومية،بمبرر تخفيض نفقات الميزانية العامة،خاصة مجال الطرق السيارة والنقل الحضري وتوزيع الماء والكهرباء والتطهير وجمع النفايات.وهذا النمط تم فرضه من طرف السلطة السياسية خارج القانون ، إي إنه ليس اختيارا تقنيا بل هو اختيارا سياسي.

في الحقيقة إن مفهوم التدبير المفوض بدأ في التسعينيات وبالضبط سنة 1997 بين المجموعة المغربية لمدينة الدار البيضاء السابقة وشركة ليديك الفرنسية لتدبير مرفق توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل بعدما ظل لتسعة عقود تحت مسؤولية شركة توزيع الماء والكهرباء SMD، لتتبع عقود تدبير مفوض في مدن أخرى بالرباط وسلا وطنجة وغيرها ...

2 ما هي تداعيات "التسيير المفوض" على واقع الجماهير الشعبية عامة والعاملين في الشركات المستفيدة خاصة؟

تعد شركات التسيير المفوض،شكل آخر من أشكال امتصاص دماء الطبقة العاملة من طرف لوبيات الرأسمال المحصنة لدى النظام القائم الذي أسس عبر ترسانته القانونية لتناسل هذا النوع من الشركات الذي يدعم من خلاله وبشكل سافر هذه الشركات نظرا للخدمة الكبيرة التي تسديها له لضرب الحق المقدس في الشغل القار... وتتسبب لهم في زعزعة استقرارهم النفسي والمالي بسبب عدم صرف أجورهم الشهرية، أو تأخيرها أو التخلي عنهم بدون وجه حق . وهناك عمال ومستخدمين،يتلقون أجورهم الهزيلة باعتماد العمل الموسمي، بمدد عمل يومية تصل إلى 12 ساعة. ليلا أو نهارا. تحت رحمة شركات التدبير المفوض و المناولة و غيرها من الشركات التي تحدث من أجل صفقات بعينيها وتختفي..لتعود للظهور مع الإعلان عن صفقات أخرى، بأسماء وهويات جديدة.. تهدف من وراءها التخلص من عمالها السابقين، ورميهم عرضة للفقر والتشرد، والتعاقد مؤقتا مع عمال (ضحايا جدد)..وهكذا.. بتزكية وتثمين من الجهة المفوضة لها.

وفي إطار "سياسة التدبير المفوض"، ضمن المخططات الطبقية التي تستهدف الإجهاز على المزيد من مكتسبات الجماهير الشعبية، تم تفويض كل القطاعات الحيوية العامة للشركات الأجنبية. أدى إلى حرمان العديد من المواطنين من حقهم في الربط الاجتماعي والرفع الهستيري في فواتير الماء و الكهرباء، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو عبر تقليص الشطر الاجتماعي وهو ما أدى إلى ضرب القدرة الشرائية الضعيفة أصلا للسكان.

3 كيف ترى البديل لضمان الخدمات الاجتماعية الجيدة من نظافة، ونقل ، وماء وكهرباء...؟

إن فشل التسيير المفوض أثبت فشله في كثير من المدن المغربية كالدار البيضاء وطنجة وتطوان، ليفضح بالملموس كل المسلمات التي تم الترويج لها من طرف دعاة الليبرالية المتوحشة وفعاليته بالمقارنة مع التدبير العمومي بمبرر تفشي الرشوة وانعدام الشفافية في المرفق العمومي.

لهذا يجب الاستناد على التجارب الذي خاضتها مجموعة من العواصم العالمية في العودة للتسيير العمومي ، بالتخلص من هذه الشركات التي تمتص خيراتنا وذلك من خلال :

توفير خدمات اجتماعية يتم تسييرها من طرف العمال وتكون تحت رقابة شعبية . وطرح حلول تحترم البيئة، والاستفادة من التجارب العالمية في تدبير المرافق العامة، وإعادة هيكلة القطاع بتسيير عمومي تحت رقابة شعبية من خلال مجالس تسيير تمثل العاملين و المستهلكين والاستفادة من التجارب الناجحة في العالم. وخوض صراع فكري قوي ومستمر ضد المفاهيم التي تمجد الخوصصة من أجل تجديد المشروع الاشتراكي، وطرح خيارات ذات مضمون تقدمي ، والنضال من أجل تعبئة المواطنين للضغط من أجل محاسبة المفسدين والمتواطئين ، وتعبئة الشارع والوقوف إلى جانب كافة النضالات التي يخوضها المواطنون من أجل حقهم في جميع الخدمات من ماء وكهرباء ونظافة ونقل .والبديل يكمن في بناء اقتصاد متمحورعلى الذات تكون من أولوياته الاستجابة لحاجيات ومتطلبات الجماهير الشعبية، وفرض سياسة الند للند مع الدول الإمبريالية في التعامل التجاري، ورفض الإذعان لشروطها المجحفة ، وهلا لا يمكن للدولة الحالية تملكه ببساطة لأنها مدينة للامبريالية في حمايتها وحماية سلطتها.

4 هل لك كلمة لعمال شركات " التسيير المفوض" وللقوى النقابية والسياسية والجمعوية؟

دعوة القوى النقابية والسياسية والجمعوية لفضح أكاذيب دعاة خوصصة المرافق العمومية بحجة أن القطاع الخاص فعال ويسمح بالتنافسية و تخفيض الكلفة ويجلب الاستثمارات . والنضال من أجل الاستفادة من خدمات اجتماعية ، ورد الاعتبار للقيم الجماعية والخدمة العمومية، ودعوة عاملات وعمال شركات التدبير المفوض الانخراط في العمل النقابي للمساهمة في تأهيل وتقوية حركة الطبقة العاملة من أجل القضاء على الاستغلال وتحررها وتحرر المجتمع.

أرقام و دلالات:حقائق تكشف الطبيعة المتوحشة للرأسمالية

مصطفى خياطي

لطالما رددنا مقولة أن الرأسمالية نظام غير صالح للبشرية. و على عكس ما تحاول الآلة الدعائية الغربية من أنه داخل النظام الرأسمالي يسود الرخاء و التمتع بالحقوق الأساسية على كافة المستويات، فإن الواقع يفند هذه الادعاءات التي تحاول تبييض وجه هذا النظام الذي يقوم على الاستغلال و تأثيره السلبي على حياة الفرد و المجتمع. و حيث أن أمريكا هي قطب هذا النظام الغير صالح للبشرية، نسوق في هذا المقال المستوى من دراسة علمية قام بها باحثون عن هذه الدولة التي قادت العالم إلى الحروب والمآسي والدمار واغتصاب الأراضي و الثروات لخدمة الأقلية البرجوازية المتنفذة.

- بالنسبة للطبقة العاملة.

- إصابة 5 ملايين عامل خلال العمل، 150 000 منهم يعانون من العيوب والعاهات الدائمة.

-1400 عامل يموتون في مكان عملهم.

-000 100 عامل يموت قبل الأوان نتيجة للأمراض المهنية المرتبطة بظروف العمل.

900 -000 طفل يعملون كعمال زراعيين أو غواصين أو في غسل الملابس أو عاملات بيوت في انتهاك صارخ لقوانين منع تشغيل الأطفال، علما أن هؤلاء تتراوح أعمارهم /ن بين 7 و 12 سنة.

2 - مجتمعيا.

- 500 000 4 طفل يعانون من سوء التغذية.

- مليون طفل يعيش في دور الأيتام أو السجون الإصلاحية، معظمهم من أبناء الكادحين و الفقراء و المعطلين.

- ما بين 7 و 12 مليون شخص معطلون عن العمل، و هناك تفاوت في الرقم لأن الأمريكيين يتقاضون أجرهم وفق ساعات العمل و حسب المردودية و الإنتاجية.

- 6 ملايين شخص لديهم وظائف مؤقتة.

- 15 مليون شخص يعملون لفترات محددة الأجل و بدون حماية اجتماعية.

- 40 مليون شخص لا يتوفرون على تأمين صحي أو تغطية مرضية حرجة.

- 5،1 مليون شخص يوجد في السجون، و قد زاد عددهم بنسبة 200٪ منذ 1980 و يواجه الأمريكيون من أصول أفريقية أحكاما بالسجن أطول من البيض بنسبة 10٪.

- 15000 شخص يعانون من مرض السل (داء الفقراء).

- 000 4 شخص يموتون بسبب اللحوم الملوثة و 60000 بسبب التلوث والمواد السامة في البيئة و الماء و الطعام.

- 000 700 امرأة تتعرض للاغتصاب (واحدة في كل 45 ثانية)..

- يولد 126000 طفل يعانون من إعاقات كبيرة، و يُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى نقص الرعاية قبل الولادة وسوء التغذية و إدمان الأم على المخدرات.

- 37 مليون شخص (أي واحد من كل 6 أمريكيين) يتناولون أدوية ضد الاكتئاب ومختلف الأمراض النفسية (أرباح طائلة لشركات الأدوية).

- 66 مليون شخص يتعاطون المخدرات (بكل أصنافها...).

- 000 27 أمريكي ينتحرون ويُقتل 23000 و 85000 يسقطون جرحى بالرصاص و يموت منهم 38000 من بينهم 2600 طفل.

- 13 مليون ضحية جرائم مختلفة (سرقات ونصب و هجمات و اغتصاب وسطو مسلح و حرق عمد.)

هذه الأرقام تُعزى إلى طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي الذي انتهجته الإدارات الأمريكية المتعاقبة والتي رغم اختلاف ألوانها وتسمياتها الانتخابية، إلا أنها وفية للسياسات النيوليبرالية المتوحشة و تكرس استبداد الأقلية البرجوازية التي انعكس جشعها على باقي الدول و الأنظمة التي تدور في فلكها الجهني. فوفقا لدراسة أجراها مؤرخان أمريكيان قبل 8 سنوات فإنه إذا كانت في روما القديمة 1٪ من المداخل كانت تسيطر على 16٪ من ثروة المجتمع، فإن 1٪ الآن من أصحاب المداخل يسيطرون على نصف الثروة في usa

للإشارة فقط فهذه الأرقام و الدراسات ظهرت قبل ظهور وباء كورونا، ما يعني أن بعض الأرقام قد تكون تفاقمت، خصوصا فيما يتعلق بنسب البطالة و فقدان الشغل و الوفاة بسبب الوباء و الإصابة به. و يكفي أن نلتفت إلى أن أمريكا تتصدر أعلى نسبة الإصابات والوفيات عالميا وتليها البرازيل التي يحكمها حليف أمريكا جايير بولسورانو.

المصدر و بتصرف: us way of life.

بمناسبة يوم الأرض, الحزب الشيوعي الفلسطيني:

أولوية الأولويات هو الوحدة الوطنية تحت راية المقاومة بكل أشكالها

مصطفى خياطي

من بيان صادر عن الحزب الشيوعي الفلسطيني بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين ليوم الأرض.

.... يا جماهير شعبنا إننا في الحزب الشيوعي الفلسطيني إيماناً منا أن درب التحرير طويل الأمد ونهج الثائرين بعيد كل البعد عما يصفون، وايماننا راسخ لا يلين أن إرادة شعبنا "شعب التحدي" قادر على كنس كل تجار المرحلة ومخططاتهم، هذا الشعب الذي أبهر العالم بقدرته على التصدي والصمود تحت أعتى أصناف القهر والقمع، هو القادر اليوم على لملمة الجراح وتوحيد الارادة والسلاح، وقادر على اجتراح المعجزات بوجه كل مخططات التصفية ومروجيها، وشعبنا يعلم أن أولوية الأولويات هو الوحدة الوطنية تحت راية المقاومة بكل أشكالها هذه الراية الذي أثبت التاريخ أنها وحدها القادرة على المواجهة.

جماهير شعبنا إننا في الحزب الشيوعي الفلسطيني إذ نؤكد في هذه الذكرى تمسكنا بعهد الشهداء والأسرى الذين روت دمائهم وعذاباتهم أرض فلسطين، فإننا ندعو شرفاء شعبنا الفلسطيني فصائل وحركات وأحزاب وكل نفس شريف للعمل على إنشاء جبهة مقاومة وطنية موحدة في فلسطين كل فلسطين تحت راية النضال ضد المحتل ومخططاته وأدواته بالمنطقة ضمن استراتيجية ثورية تعيد بوصلة الصراع لوجهها الحقيقي صراع الوجود على هذه الأرض.

المجد والخلود للشهداء

الحريه للأسرى

وانها لثورة حتى تحرير الأرض والإنسان .

من وحي الأحداث

الدولة المغربية والإذعان لإرادة الرأسمال الأجنبي

التيتي الحبيب

يعتبر الإذعان لإرادة المؤسسات المالية الدولية ولإرادة الرأسمال الأجنبي احد خصائص النظام القائم ببلادنا وذلك منذ صفقة اكس ليبان. انها مهمته الاساسية والتي تضمن بقاءه واستمرار الدعم والإسناد من طرف هذه الاطراف. كل أنظمة التبعية على الصعيد العالمي خاضعة لتلك الإرادة. لكن الجديد هو في ظل الازمة الاقتصادية المتفاقمة أصبح استجلاب الاستثمار الأجنبي يقتضي المزيد من الإذعان والمنافسة الشديدة على من سيربح استقبال الراسمال الأجنبي المأزوم.

في هذا الإطار أقدمت الدولة على إجراءات لا تخرج عن سياسة الإذعان هذه ويمكننا سرد أهم الحالات.

- إقرار التوقيت الصيفي تلبية لطلب مباشر للإدارة المركزية لمجموعة رونو نيسان.
- مشروع قانون تجريم الإضراب – المسمى تلطيفا قانون تنظيم الإضراب - وهو المشروع الذي تناور الحكومة من اجل فرضه وهي تحاول تشتيت الصف النقابي من اجل تسهيل تمريره.
- قانون 51-17 الهادف للتخلي عن قطاع التعليم وفتحه للاستثمار الأجنبي.
- نفس الوضع يتم الترميز له في قطاع الصحة.
- المشروع التنموي البديل والذي بدأت تتضح معالمه على الأرض وقد وضحت الخطابات الرسمية الأخيرة انها تريد فتح المجال للتغلغل الرأسمالي الأجنبي تحت مسمى النجاعة والكفاءة والتي على ما يبدو فشلت في مؤسسة مازن لإنتاج الطاقة من الشمس وتبخرت ملايير الدراهم.
- تقليص ايام العطل الرسمية بالمغرب وهذا كان مطلبا قديما للمستثمرين الأجانب وعلى ما يبدو إلغاء عيد الشباب يعتبر إشارة لا تخطئها العين.

إنها منافسة محمومة من طرف أنظمة التبعية للرضوخ لإرادة الرأسمال الأجنبي وطبعا هناك الرضوخ التام لإرادة المؤسسات الدولية من بنك دولي وصندوق نقد دولي. وفي هذا الإطار استطاعت هذه المؤسسات ان تفرض استقلالية مؤسسة البنك المركزي عن المؤسسة التشريعية وهناك من الدول من أدرج هذا الأمر في دستور بلاده بينما في المغرب فان البنك المركزي ووالي البنك المركزي يعتبر مستقلا واقعيا وبضرورة الأمر الواقع ولا يحتاج الى تضمين ذلك في الدستور. لقد اصبح والي بنك المغرب هو الناطق الرسمي المعبر عن ما تخطط له الدوائر المتحكمة في القرار السياسي. انه هو من يضع دفتر تحملات تشكيل الفريق الحكومي باعتباره فريق تدبير الشأن العام كموظفين كبار يطبقون ما يملى عليهم وقد تضع لجنة بنموسى خلاصاتها في على مكاتب الفريق الحكومي المقبل.

فالإذعان لإرادة السادة الاجانب يكاد يشكل غريزة من غرائز دولة الاستقلال الشكلي.